الجمهورية اليمنية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعــة المهــرة

# دراسة أولية لإنشاء جامعة المهرة

## أهمية وحيثيات الجامعة وجدواها الاجتماعية والاقتصادية ومكوناتها وبرامجها الدّراسية المقترحة


**لجنة إعداد الدّراسة:**

| | |
|---|---|
| د. سالم أحمد بافطوم | رئيساً |
| د. عادل كرامة معيلي. | عضواً |
| أ. هلال محمد السفياني. | عضواً |
| أ. محمد أحمد المجيبي. | عضواً |



العام ٢٠١٥- ٢٠١٦م

# فهرس الدراسة


| الموضوع | رقم الصفحة |
|---|---|
| فهرس الدراسة | ٣ |
| **الفصل الأول:** أهمية إنشاء جامعة المهرة والحاجة إليها ومبرراتها | ٥ |
| مقدمة | ٦ |
| محافظة المهرة | ٧ |
| أهمية إنشاء جامعة المهرة والحاجة إليها | ١٠ |
| وصف العوامل الجغرافية والسكانية والاجتماعية والتاريخية والاقتصادية | ١٢ |
| التعليم في المهرة | ١٦ |
| الوضع الراهن للتعليم العام في محافظة المهرة: | ١٦ |
| الوضع الراهن للتعليم العالي الحكومي في محافظة المهرة | ١٩ |
| مبررات إنشاء جامعة المهرة | ٢٤ |
| المقومات المتاحة لإنشاء جامعة المهرة | ٣١ |
| **الفصل الثاني:** معايير الجودة الشاملة الرئيسية لإنشاء جامعة المهرة | ٣٤ |
| الغايات النهائية لجامعة المهرة | ٣٥ |
| رؤية ورسالة جامعة المهرة | ٣٥ |
| أهداف جامعة المهرة | ٣٦ |
| الهيكل الإداري والتنظيمي للجامعة | ٣٩ |
| نظام الدراسة بالجامعة | ٤٣ |
| مدة الدراسة | ٤٤ |
| نظام القبول في كليات جامعة المهرة | ٤٥ |
| الدرجات العلمية التي ستمنحها الجامعة | ٤٧ |
| الموقع المقترح لجامعة المهرة | ٤٨ |
| **الفصل الثالث:** دراسة الجوانب الفنية لإنشاء جامعة المهرة | ٥٠ |

| الموضوع | رقم الصفحة |
| --- | --- |
| الاعتبارات الفنية العامة | ٥١ |
| الاعتبارات الخاصة بمدخلات العملية التعليمية: | ٥٢ |
| اعتبارات خاصة بخطة افتتاح البرامج الدّراسية | ٥٣ |
| اعتبارات العملية التعليمية | ٥٦ |
| اعتبارات مخرجات العملية التعليمية | ٦٧ |
| **الفصل الرابع:** | |
| الإمكانيات المتوفرة ومتطلبات إنشاء الجامعة وجدوها القريبة والبعيدة. | ٦٨ |
| البنية الجامعية المتوفرة في محافظة المهرة: | ٦٩ |
| الكليات والبرامج الدراسية المقترحة: | ٧٢ |
| افتتاح البرامج الدراسية وتوسيع الطاقة الاستيعابية للجامعة: | ٧٦ |
| تقدير الاحتياجات الفنية والمادية والبشرية | ٧٧ |
| بعض الرؤى بشأن اتجاهات العمل المستقبلي للجامعة: | ٨٠ |
| الأهداف والإنجازات والأنشطة المستهدفة للسنة المالية ٢٠١٧م | ٨٢ |
| أثر المشروع على المجتمع المحلي | ٨٤ |
| مصادر جمع البيانات التي اعتمدت عليها الدراسة | ٨٥ |

# الفصل الأوّل

## أهمية إنشاء جامعة المهرة

## والحاجة إليها ومبرراتها

## أهمية إنشاء جامعة المهرة والحاجة إليها ومبرراتها

**المقدمــة:**

التعليم في كل مكان له الدور الرئيسي والفاعل في بناء الأوطان وتثقيف الناس ومكافحة الأمراض البيئية والاجتماعية، وفي بناء المجتمعات المدنية القائمة على أسس علمية وذات نظام مؤسسي تحدده قوانين وتشريعات منظمة ذات أهداف محددة وعلى علم كامل ودراية كافية بمدخلات البيئة البشرية والاجتماعية، ويقاس تقدم المجتمع بتقدم التعليم فيه، فكلما كان التعليم متقدماً وبأساليب حديثة ومتطورة ومعتمداً على كفاءات مؤهلة تربوياً وتكنولوجياً كان حال ذلك المجتمع متزناً ومثقفاً ومؤهلاً للنمو بشكل طبيعي وبأفضل الصور العلمية والثقافية، ولهذا تسعى الحكومة اليمنية إلى تحقيق التنمية الشاملة بكافة أبعادها الاقتصادية والاجتماعي وتعكف على وضع الخطط العامة لتحقيق هذا الهدف، وتتطلب التنمية الشاملة بدرجة أساسية الاهتمام بالتنمية البشرية، والنهوض بها، في عملية مستمرة لا تتوقف، ويأتي في أولويات هذا الاهتمام التوسع في التعليم العالي على أن يكون هذا التوسع في الاتجاه الصحيح وفي التخصصات المطلوبة للدفع بعجلة التنمية والمحافظة على ديمومتها، وعلى أن يوفر لهذا التوسع الإمكانات اللازمة، وتدرك الحكومة أن التنمية الشاملة بحاجة إلى أعداد كبيرة من الكفايات العلمية المدربة من المستويات والمهارات المختلفة والتي تلبي احتياجات مؤسسات العمل المنتجة وتضيف جديداً إلى الناتج القومي، وكل ذلك يتطلب رفع أعداد وكفاءة مؤسسات التعليم العالي وزيادة رقعة انتشارها الجغرافي على مستوى الوطن بأكمله، والرقي بمستوى مخرجاتها وتطويرها على النحو الذي يلبي متطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل في المستقبل القريب والبعيد، سواء أكان ذلك على مستوى التعليم الجامعي أو التعليم التقني والفني؛ وبالتالي أصبح الاستثمار في مجال التعليم بكافة أشكاله وصوره من أهم المجالات التي يتّوجب الاهتمام بها، لدورها الفعال في تنمية ثروات الأمم من الموارد البشرية وتوظيفها بشكل أمثل لتحقق المردود المطلوب لتطوير وتحديث المجتمع. ومما لا يخفى على أحد أن عجلة

التعليم في اليمن ما زالت بطيئة وقاصرة، ولا زالت أُميّة القراءة والكتابة، عباً كبيراً على كاهل الوطن لم يستطع التخلص منها، بل تزداد بشكل مطرد، في حين أن المجتمعات الأخرى بدأت تنفض غبار التخلص من الأمية الحديثة، أمية الحاسوب والمعلوماتية، وما هذه الظروف التي تعصف باليمن في الوقت الحالي؛ إلا نتيجة حتمية لغياب التعليم بشكله المطلوب، فالتعليم الجامعي بتنوع كلياته وتعددها تقدم برامج متنوعة تؤهل المتعلم للانخراط في سوق العمل بعد استيفائه متطلبات البرامج التأهيلية، والذي يواكب متطلبات العصر المتسارع؛ وبالتالي تبعدهم عن خطر الانزلاق في المجالات التي ينبذها المجتمع كالتطرف والإرهاب أو الانحراف وغيرها. فالتعليم العالي هي المؤسسة المعنية بأخذ زمام المبادرة وقيادة المجتمعات نحو التقدم والازدهار، والارتقاء بها نحو المستقبل الواعد بالعطاء، بما تقدمه من خدمات تعليمية وتنموية متنوعة في كافة المجالات وعلى كافة الأصعدة التنموية.

وفي هذا الإطار، قررت السلطة المحلية في محافظة المهرة البدء بإجراء دراسة أولية لإنشاء جامعة المهرة إستناداً الى الحاجات التنموية الملحة للمحافظة ولربط التعليم الجامعي بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي. وترجع أهمية إنشاء هذه الجامعة إلى الدور الاساسي الذي يلعبه التعليم العالي في التنمية وقدرته على التعجيل في وتيرة التغيرات والتحولات الاجتماعية والاقتصادية التي تشهدها مديريات محافظة المهرة.

**محافظة المهرة:**

تقع محافظة المهرة في الجانب الشرقي من الجمهورية اليمنية وتعد ثاني أكبر محافظة بعد حضرموت من حيث المساحة في الجمهورية، وهذه المحافظة رغم ما تتمتع به من اتساع

مساحتها، وترامي أطرافها، وتعدد مصادر مواردها، وتنوع تضاريسها بين البحر الممتزج بالجبل، والشواطئ الرملية الذهبية، والصحراء المترامية الأطراف، والوديان الخصبة، ورغم تراثها الإنساني العريق المغرق في القدم، رغم كل ذلك فإنها فقيرة جداً في جانب تأهيل الكادر البشري العنصر الأساسي للتنمية بالمحافظة، حيث لا يوجد بها سوى كلية التربية والتي تتبع جامعة حضرموت، وبأقسام محدودة، وهي مؤسسة التعليم العالي الوحيدة في المحافظة، ونظراً لتباعد المناطق وترامي أطراف المحافظة وبعدها عن المراكز الحضرية فإن ذلك أثر سلباً على النهضة العلمية والتعليمية والتنموية بالمحافظة سواء فيما يتعلق بتعليم الذكور أو الإناث. ناهيك عن بعدها عن أقرب محافظة لها بحوالي خمسمائة كيلو متر، وهو ما يشكل عائقاً حقيقياً أمام التحاق الطلبة من خريجي الثانوية العامة من الذكور والإناث بالتخصصات العلمية التي تسرع من وتيرة التنمية، وترفد المحافظة بالكوادر العلمية المؤهلة في المجالات المتعددة، وانطلاقاً من هذا يتضح جلياً حاجة محافظة المهرة المحرومة من التعليم ردحاً من الزمن أن تنال حظها من التعليم العالي الذي سيسهم في التنمية ويساعد على تقدم وازدهار هذه المحافظة، وهو ما نص عليه دستور الجمهورية اليمنية الصادر عام (١٩٩٠) على أهمية التعليم والبحث العلمي، حيث أشارت المادة (٢٧) منه على أن:" التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية أركان أساسية لبناء المجتمع وتقدمه، ويسهم في توفيرها كل من الدولة والمجتمع"، وبناءً عليه فإن استراتيجية تطوير المجتمع تتطلب ضرورة النظر إلى التعليم من منظور استراتيجي يهدف إلى تطوير مخرجات العملية التعليمية من

خلال توفير الاستثمارات المطلوبة لإنجاح خطط التعليم التي تركز على ضرورة العمل في اتجاهيّن أساسيين هما:

- توفير المنشآت التعليمية الضرورية التي لها القدرة على توليد مخرجات لها دور مميز في المجتمع.
- توفير الكوادر البشرية المؤهلة علمياً وعملياً والتي يمكنها المساهمة بشكل كبير في توفير المخرجات المطلوبة.

ولذا فإن ربط سياسات التعليم الجامعي بأهداف التنمية الشاملة لها أثر كبير في زيادة معدلات التنمية وتحسين مستوى المعيشة بصورة متزايدة وتحديث المحافظة في كافة المجالات. فالإنفاق على التعليم العالي له بالغ الأثر في خلق الكوادر المؤهلة التي تستطيع أن تحقق التقدم والتنمية المطلوبة لمحافظة المهرة، وهذا ينعكس إيجابيا على زيادة معدلات التنمية الشاملة فيها.

ونظرا لتوجه قيادة السلطة المحلية بالمحافظة ممثلة بسيادة محافظ المحافظة الشيخ محمد عبدالله كده، نحو الاهتمام بالنهضة التنموية والتعليمية للمحافظة، وفتح مؤسسات تعليم عالي خدمية وتنموية وتعليمية تستدعيها حاجة المحافظة والمناطق المجاورة لها، ومن تلك المؤسسات التعليمية التي أشار سيادة محافظ المحافظة إلى ضرورة إنشائها في اللقاء الذي جمعه برئيس جامعة حضرموت وعمادة كلية التربية م/ المهرة هي إنشاء جامعة المهرة، حيث كلف سيادته لجنة تحضيرية من أعضاء هيئة التدريس والهيئة التدريسية المساعدة بكلية التربية المهرة بإعداد دراسة

أولية لإنشاء جامعة المهرة في المحافظة كي ترفد المحافظة بكوادر تنموية مؤهلة، وتستوعب الطلبة الخرجين من الثانوية العامة في تخصصات جديدة يتطلبها سوق العمل، بالإضافة إلى استيعابها للطلبة الوافدين من الدول المجاورة وخاصة أبناء المحافظات القريبة من محافظة المهرة والتي تربطهم مع ابناء المحافظة علاقات القرابة والأخوّة، وكل ذلك سيسهم في تنمية المحافظة ويعجل من تقدمها وازدهارها.

**أهمية إنشاء جامعة المهرة والحاجة إليها:**

تعد محافظة المهرة عمقاً تاريخياً واقتصادياً يربط مساحات كبيرة من البلاد ويربط اليمن بمحيطه الجغرافي من دول الجوار ومنها سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية عبر طرق مواصلات ممتازة، هذا وترتبط المهرة مع هذه الدول بروابط الإخاء وحسن الجوار، ويأتي توجه السلطة المحلية لإنشاء الجامعة استجابة لضرورات موضوعية تتمثل في تباعد المسافة بين مركز جامعة حضرموت وبين كلية التربية القائمة حالياً في الغيضة، وتباعد مديريات المحافظة، وكبر مساحة محافظة المهرة والتي تبلغ حوالي (٩٣) ألف كيلو متر مربع أي ما يعادل (١٧%) من مساحة الجمهورية اليمنية، وتفوق مساحة كثير من المحافظات الأخرى في الجمهورية، إضافة إلى ذلك ستساهم الجامعة في رفع معدلات الالتحاق بالتعليم الجامعي في المحافظة، خاصة وأن هذه المعدلات متدنية بالمقارنة مع بعض المحافظات الأخرى، وهي أكثر تدنياً في حالة الفتيات خاصة والمحافظة حرمت من التعليم ردحاً من الزمن.

إن إنشاء جامعة المهرة يعتبر استجابة عملية لمتطلبات العصر والتحديات الحضارية التي تفرضها التطورات العلمية والإنجازات التكنولوجية المتسارعة، وستكون هذه الجامعة قاطرة لتحولات ثقافية واجتماعية واقتصادية كبرى في المنطقة، وستدفع بإعادة بناء وتشكيل المجتمعات المحلية على أساس معرفي، يؤدي فيه التعليم وبالذات التعليم العالي الدور الأساسي. وستكون الجامعة أحد أهم ملامح العصر النهضوي التحديثي وأحد المقومات الرئيسية للمجتمع المدني العصري في محافظة المهرة.

ويؤمل أن يؤدي وجود الجامعة إلى تحفيز وتيرة النمو والازدهار الاقتصادي في المحافظة أخذاً بعين الاعتبار الإمكانات الكبيرة التي تمتع بها محافظة المهرة من ناحية توفر الأراضي والمساحات الزراعية والثروات النفطية والمعدنية والشواطئ البحرية الواسعة والثروة السمكية. وسينعكس هذا النمو ليس فقط على المواطنين في المنطقة بل على كامل الوطن اليمني وستصبح محافظة المهرة مساهماً ومشاركاً فاعلاً وإيجابياً ليس في حل مشكلات الحاضر فقط، وإنما أيضاً لمواجهة مشكلات المستقبل.

وحيث أن الخطوة الأولى في إجراءات إنشاء الجامعة تتمثل في استصدار قرار من الحكومة متبوعاً بقرار جمهوري لإنشاء الجامعة، فقد تم إعداد هذه الدراسة الأولية التي تعطي وصفاً للخصائص الجغرافية والسكانية لمحافظة المهرة والوضع الراهن للتعليم العام والتعليم العالي الحكومي في المحافظة وكذلك تبين أهمية وحيثيات الجامعة وجدواها الاجتماعية والاقتصادية

وهيكليتها وبرامجها الدراسية المقترحة واحتياجاتها من الموارد البشرية والمادية. وستقوم لجان متخصصة سيتم تشكيلها بدراسة هذه القضايا بشكل تفصيلي وإعداد كافة الوثائق اللازمة للبدء في تشغيل الجامعة على أسس علمية سليمة.

**وصف العوامل الجغرافية والسكانية والاجتماعية والتاريخية والاقتصادية في محافظة المهرة:**

**جغرافياً:** تقع المهرة في الجزء الجنوبي الشرقي لشبه الجزيرة العربية بين خطي العرض(١٥– ١٨) ويحدها من الشرق سلطنة عمان، ومن الغرب محافظة حضرموت ومن الشمال الربع الخالي ومن الجنوب البحر العربي، وتتكون من تسع مديرات هي (المسيلة، سيحوت، وقشن، وحصوين، والغيضة، وحوف، وحات، وشحن، ومنعر)، وعاصمة المحافظة مدينة الغيضة.

وتعد محافظة المهرة ثاني أكبر محافظات الجمهورية مساحةً بعد محافظة حضرموت، حيث تقدر مساحتها بـ (٩٣٠٠٠) كم مربع هذا بحسب النشرة السنوية للجهاز المركزي للإحصاء فرع المهرة وتشكل نسبة (١٧%) من مساحة الجمهورية. وتعتبر محافظة المهرة من الناحية الإدارية وحدة إدارية متكاملة في إطار التقسيم الإداري للجمهورية تحت إشراف وقيادة محافظ المحافظة. ويبلغ عدد سكان المهرة أكثر من (٢٠٠٠٠٠) نسمة تقريباً، وخاصة في الآونة الأخيرة، حيث زاد نسبة الهجرة إليها من كل محافظات الجمهورية، بسبب الأحداث الدامية التي تعصف بالوطن. وينقسم سكان المهرة من حيث المعيشة إلى: سكان الصحراء والأودية الداخلية: يعتمدون على الرعي للإبل والأغنام مع بعض الزراعة الخفيفة، وسكان الجزء الساحلي: تتنوع أنشطتهم، حيث تشمل الصيد، والزراعة، تربية الحيوانات، التجارة، الخدمات، الوظائف الحكومية.

جدول (١). توزيع السكان في مديريات المهرة حسب اسقاطات السكان للأعوام:٢٠١٣- ٢٠١٤- ٢٠١٥م

| م | المديرية | إسقاطات السكان للأعوام: | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | ٢٠١٣ | | | ٢٠١٤ | | | ٢٠١٥ | | |
| | | ذكور | إناث | المجموع | ذكور | إناث | المجموع | ذكور | إناث | المجموع |
| 1 | شحن | ٢٦٤٠ | ١٧٨٨ | ٤٤٢٨ | ٢٧٢٤ | ١٨٤٥ | ٤٥٦٩ | ٢٨٠٩ | ١٩٠٣ | ٤٧١٢ |
| 2 | حات | ٢١٤٢ | ١٧٧١ | ٣٩١٣ | ٢٢١١ | ١٨٢٨ | ٤٠٣٩ | ٢٢٧٩ | ١٨٨٥ | ٤١٦٤ |
| 3 | حوف | ٣٩١٤ | ٣٣١١ | ٧٢٢٥ | ٤٠٣٩ | ٣٤١٧ | ٧٤٥٦ | ٤١٦٥ | ٣٥٢٣ | ٧٦٨٨ |
| 4 | الغيضة | ٢١٦٤٦ | ١٦٨٥٥ | ٣٨٥٠١ | ٢٢٣٤٠ | ١٧٣٩٥ | ٣٩٧٣٥ | ٢٣٠٣٣ | ١٧٩٣٥ | ٤٠٩٦٨ |
| 5 | منعر | ٤٠٤٧ | ٣٥٢٢ | ٧٥٦٩ | ٤١٧١ | ٣٦٣٥ | ٧٨٠٦ | ٤٣٠٧ | ٣٧٤٧ | ٨٠٥٤ |
| 6 | المسيلة | ٧٢٣٠ | ٧٣٨٧ | ١٤٦١٧ | ٦٤٦١ | ٧٦٢٤ | ١٤٠٨٥ | ٧٦٩٣ | ٧٨٦٠ | ١٥٥٥٣ |
| 7 | سيحوت | ٨٦٤٤ | ٧٨٥٨ | ١٦٥٠٢ | ٨٩٢١ | ٨١٠٩ | ١٧٠٣٠ | ٩١٩٨ | ٨٣٦١ | ١٧٥٥٩ |
| 8 | قشن | ٨٨٣٨ | ٧٢٣٥ | ١٦٠٧٣ | ٩١٢١ | ٧٤٦٧ | ١٦٥٨٨ | ٩٤٠٥ | ٧٦٩٩ | ١٧١٠٤ |
| 9 | حصوين | ٨٤٨٩ | ٧١٤٨ | ١٥٦٣٧ | ٨٧٦٠ | ٧٣٧٧ | ١٦١٣٧ | ٩٠٣٢ | ٧٦٠٦ | ١٦٦٣٨ |
| | الإجمالي | ٦٧٥٩٠ | ٥٦٨٧٥ | ١٢٤٤٦٥ | ٦٨٧٤٨ | ٥٨٦٩٧ | ١٢٧٤٤٥ | ٧١٩٢١ | ٦٠٥١٩ | ١٣٢٤٤٠ |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء م/ المهرة للعام ٢٠١٦ م.

**المهرة اجتماعياً:** القبائل المهرية كغيرها من القبائل لها عادات وتقاليد متنوعة، فيتصف المجتمع المهري بحسن الاستقبال وكرم الضيافة والشجاعة والمروءة ...، وللمرأة في المهرة دور كبير ومتميز في الحياة العامة، ويتكلم أهل المهرة اللغة المهرية وهو اصطلاح يطلق على مجموعة اللهجات اليمنية التي مازال يتكلم بها في محافظة المهرة وجزيرة سقطرى وظفار، وتعتبر اللغة المهرية بلهجاتها الثلاث إحدى اللغات القديمة الباقية من لغات عرب جنوب جزيرة العرب، وهي دون شك تنتمي إلى عائلة اللغات العربية الأصل، وقد أهتم عدد من العلماء الأجانب بدراسة هذه اللغة ومنهم العالم الألماني ( ماكسميلا نبيثنير ) و( ماريا هوفر ) و( ليسيلاو ) و( والتر موللر) و( فيتال ناؤمكين ) من روسيا و( لونه ) من فرنسا.

**المهرة تاريخياً:** ذكر المؤرخون بأن المهرة سميت بذلك نسبة إلى (مهرة بن حيدان) وعمر المهرة بعمر تاريخ الدولة القديمة، كقوم كهلان وحمير، وهم إلى اليوم بقبائلهم وتراثهم ولغتهم عامرة بالرغم من انقطاعات تاريخية حيث توالت مخاليف ومحاقد على أرض المهرة، وهذا دليل على وجود كيان قديم للمهرة أهمل فترة من فترات التاريخ القديم وانقطع التواصل بينه وبين الدولة اليمنية جراء الحروب والتجزئة فانعزلت المهرة تماماً عن تطور اليمن. وأسلم أهل المهرة بعد أن سمعوا عن الإسلام، وثبت لديهم استقراء صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم دون أن يستقبلوا كتابا أو بعوثا أو سرايا، وقد أرسلوا وفدا منهم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في السنة العاشرة للهجرة، واشتركوا في حركات الفتح الكبرى التي بدأت في عهد الخليفة عمر بن الخطاب، وقد امتاز أهل المهرة ببراعة في القتال، جعل ابن العاص يصفهم بانهم ( يَقْتُلُونَ ولا يُقتَلون)،

وكانت المهرة كثيرة العدد قوية الجانب، ويذكر لهم التاريخ أن الفرقة المهرية كانت أولى الفرق الإسلامية التي اقتحمت على الروم سور مدينة الإسكندرية، وعندما سير الجيش العربي ليغزو أفريقية سنة ٢٧هـ ، أشرك فيه من المهرة وحدهم تسعمائة رجل.

**المهرة اقتصادياً:** بعد ظهور النفط والرخاء في شمال وشرق وغرب الجزيرة العربية اتخذت هجرة أبناء المهرة خطاً جديداً سهلته المواصلات البرية وظهور السيارات فتوجهوا الى دول الخليج العربية، وقد نجح كثيرون في التجارة والاستثمار، وعاد بعضهم للاستقرار في بلاده، وتشير الاحصاءات أن هناك عددا كبيراً من المهاجرين من أبناء المهرة في الوقت الحالي ويتضاعفون باستمرار. هذا ولمحافظة المهرة ساحل طويل يعد أكبر مساحة على مستوى باقي محافظات الجمهورية ويطل على البحر العربي والمحيط الهندي، وهو غني بالثروة السمكية المتنوعة، وكثيرٌ من سكان المحافظة يشتغلون في الصيد، ويتوافر في المحافظة العديد من أماكن الإنزال السمكي التابع للجمعيات السمكية، والتي يتوافد عليه التجار من مختلف المناطق. بالإضافة ميناء نشطون الذي يعد رافداً اقتصادياً هاماً للمحافظة والوطن بشكل عام، بالإضافة إلى أن المحافظة تشكل بوابة اليمن الشرقية وترتبط مع دول الجوار بطرق موصلات متميزة، فأصبحت طريقاً للتجارة بين دول الخليج وباقي محافظات الجمهورية، حيث تمتلك المحافظ منفذين بريين مع سلطنة عمان هما (منفذ صرفيت، ومنفذ شحن) وكل هذا ينعكس ايجابياً على الجانب الاقتصادي للمحافظة سواء فيما يتعلق بالضرائب أو الجمارك أو التجارة بشكل عام.

وقد شهدت المحافظة في هذه الفترة الحالية نهضة تنموية شاملة في شتى المجالات، الشباب والرياضة، المواصلات، التعليم، الصحة، الاتصالات، الماء، الكهرباء، الزراعة، والسياحة، الثروة السمكية، الطرقات الإسفلتية، المشاريع الاقتصادية، إضافة إلى توفر القطاعات الحكومية المختلفة المدنية والأمنية.

**التعليم في المهرة:** أثناء الاستعمار البريطاني لجنوب اليمن لم يهتم ببناء المدارس فيها، وظلت المهرة أكثر مناطق اليمن حرماناً من التعليم، وانتشرت الأمية بقوة، وعندها ظهرت الحاجة جلية لوجود التعليم، وأول ما بدأ التعليم في المهرة كان في كتاتيب على يد علماء الدين ثم على شكل حلقات في المساجد، ثم أقام الأهالي وعلماء الدين معلمات يدرس فيها أمور الدين، وفي عام ١٩٦٥م أنشئت أربع مدارس أهلية في كل مديرية: سيحوت، قشن، الغيضة، حوف وعلى نفقة أبناء المهاجرين في الخليج وخاصة الكويت. ولم يبدأ التعليم الحكومي إلا في عام ١٩٦٥م بإنشاء مدرسة ابتدائية من ثلاثة صفوف ثم تطور التعليم بعد الاستقلال تدريجياً.

**الوضع الراهن للتعليم العام في محافظة المهرة:**

تبين المؤشرات الإحصائية جدول (٢، ٣) تزايداً في الإقبال على التعليم الأساسي والثانوي وبمعدل تزايد ملحوظ وخاصة بالنسبة للفتيات. فقد ارتفع إجمالي عدد الطلاب والطالبات في مرحلة التعليم الاساسي من(١٩٤٣٧) طالب وطالبة عام ٢٠١٢م إلى (٢٣٥٥٢) طالب وطالبة عام ٢٠١٦م بزيادة (٢١.١٧ %). وبالمثل ارتفع إجمالي عدد الطلاب والطالبات في مرحلة

التعليم الثانوي من (١٧٨٧) طالب وطالبة عام ٢٠١٢م إلى (٢٩٩٣) طالب وطالبة عام ٢٠١٦م بزيادة بلغت (٦٧.٤٩%).

وارتفعت نسبة الطالبات الدارسات في المرحلة الثانوية إلى العدد الكلي للطلاب من (٤٧.٢٢%) عام ٢٠١٢م إلى (٥٢.٢٥%) عام ٢٠١٦م.

كذلك يتضح من الجدول (٣) أن النسبة بين عدد الطلاب الدارسين في المرحلة الثانوية إلى عدد السكان تتفاوت بدرجة كبيرة بين مديريات المحافظة. وتتصدر مديرية حوف جميع المديريات في هذا المؤشر بنسبة تصل إلى، ( ٣.٨٦%) تليها مديريات الغيضة، (٣.٢٤%)، حات (٢.٥٥%)، سيحوت (٢.٣٠%).

جدول(٢) . عدد الشعب الدراسية في المرحلة الأساسية (حكومي) وعدد الطلاب بمحافظة المهرة ٢٠١٥ م

| المديرية | عدد الشعب | عدد الطلاب | عدد الطالبات | إجمالي الطلبة | عدد السكان الذكور | عدد السكان الإناث | إجمالي السكان | نسبة الطلاب إلى السكان % |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الغيضة | ٢٤٦ | ٤٠٦١ | ٤٢٢٨ | ٨٢٨٩ | ٢٣٠٣٣ | ١٧٩٣٥ | ٤٠٩٦٨ | 20.23 |
| حوف | ٥٥ | ٧١١ | ٧٠٩ | ١٤٢٠ | ٤١٦٥ | ٣٥٢٣ | ٧٦٨٨ | 18.47 |
| سيحوت | ٩٩ | ١٨١٣ | ١٦٧١ | ٣٤٨٤ | ٩١٩٨ | ٨٣٦١ | ١٧٥٥٩ | 19.84 |
| قشن | ٩٣ | ١٤٩٠ | ١٤١١ | ٢٩٠١ | ٩٤٠٥ | ٧٦٩٩ | ١٧١٠٤ | 16.96 |
| حصوين | ١٠٠ | ١٧٢٠ | ١٢٦٥ | ٢٩٨٥ | ٩٠٣٢ | ٧٦٠٦ | ١٦٦٣٨ | 17.94 |
| المسيلة | ٨٤ | ١٤٩٥ | ١٢٣٩ | ٢٧٣٤ | ٧٦٩٣ | ٧٨٦٠ | ١٥٥٥٣ | 17.58 |
| شحن | ٢٣ | ٢٨٦ | ٢٤٤ | ٥٣٠ | ٢٨٠٩ | ١٩٠٣ | ٤٧١٢ | 11.25 |
| منعر | ٤٥ | ٣٠٠ | ٢٨٩ | ٥٨٩ | ٤٣٠٧ | ٣٧٤٧ | ٨٠٥٤ | 7.31 |
| حات | ٢٧ | ٣٠٧ | ٣١٣ | ٦٢٠ | ٢٢٧٩ | ١٨٨٥ | ٤١٦٤ | 14.89 |
| الإجمالي | ٧٧٢ | ١٢١٨٣ | ١١٣٦٩ | ٢٣٥٥٢ | ٧١٩٢١ | ٦٠٥١٩ | ١٣٢٤٤٠ | 17.78 |

جدول(٣) . عدد الشعب الدراسية في المرحلة الثانوية (حكومي) وعدد الطلاب بمحافظة المهرة ٢٠١٥م

| المديرية | عدد الشعب | عدد الطلاب | عدد الطالبات | إجمالي الطلبة | عدد السكان الذكور | عدد السكان الإناث | إجمالي السكان | نسبة عدد الطلاب إلى السكان % |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الغيضة | ٤١ | ٥٦٥ | ٧٦٤ | ١٣٢٩ | ٢٣٠٣٣ | ١٧٩٣٥ | ٤٠٩٦٨ | 3.24 |
| حوف | ١٢ | ١٢٨ | ١٦٩ | ٢٩٧ | ٤١٦٥ | ٣٥٢٣ | ٧٦٨٨ | 3.86 |
| سيحوت | ١٣ | ٢١٠ | ١٩٣ | ٤٠٣ | ٩١٩٨ | ٨٣٦١ | ١٧٥٥٩ | 2.30 |
| قشن | ٩ | ٩٩ | ١٥١ | ٢٥٠ | ٩٤٠٥ | ٧٦٩٩ | ١٧١٠٤ | 1.46 |
| حصوين | ١١ | ١٧٨ | ٥١ | ٢٢٩ | ٩٠٣٢ | ٧٦٠٦ | ١٦٦٣٨ | 1.38 |
| المسيلة | ٩ | ١٥٥ | ١٣١ | ٢٨٦ | ٧٦٩٣ | ٧٨٦٠ | ١٥٥٥٣ | 1.84 |
| شحن | ٦ | ٤٤ | ٣٧ | ٨١ | ٢٨٠٩ | ١٩٠٣ | ٤٧١٢ | 1.72 |
| منعر | ١ | ٣ | ٩ | ١٢ | ٤٣٠٧ | ٣٧٤٧ | ٨٠٥٤ | 0.15 |
| حات | ٥ | ٤٧ | ٥٩ | ١٠٦ | ٢٢٧٩ | ١٨٨٥ | ٤١٦٤ | 2.55 |
| الإجمالي | ١٠٧ | ١٤٢٩ | ١٥٦٤ | ٢٩٩٣ | ٧١٩٢١ | ٦٠٥١٩ | ١٣٢٤٤٠ | 2.26 |

وتشير الإحصائيات الرسمية المعدة من قبل مكتب التربية والتعليم بالمحافظة أن مخرجات الثانوية العامة في محافظة المهرة في تزايد مستمر، حيث يصل متوسط الزيادة السنوية في أعداد مخرجات الثانوية العامة حوالي أكثر من (١٢.٧١ %) تقريباً، وقد تجاوز عدد الخريجين (١٢٥١)، طالب وطالبة في العام ٢٠١٥م. وبافتراض أن النسبة المستهدفة للالتحاق بالتعليم الجامعي (٦٠ %) من مخرجات الثانوية العامة، فإن عدد الطلاب المتوقع التحاقهم بجامعة المهرة يمكن أن يصل إلى (٧٥٠) طالب وطالبة سنوياً. وإلى جانب هؤلاء الطلاب يمكن أن تستوعب الجامعة عدداً مساوياً من الطلاب القادمين من المحافظات الأخرى ومن أبناء المغتربين ومن أبناء سلطنة عمان وخاصة من تربطهم مع أبناء المهرة علاقة نسب. وبذلك

يمكن أن تصل الطاقة الاستيعابية للجامعة (١٥٠٠) طالب وطالبة سنوياً والطاقة الاستيعابية الإجمالية خلال العشر السنوات الأولى تقدر بأكثر من (٦٠٠٠) طالب وطالبة تقريباً.

**الوضع الراهن للتعليم العالي الحكومي في محافظة المهرة:**

أما التعليم الجامعي فقد بدا في محافظة المهرة عام ١٩٩٨م، وذلك بإنشاء كلية التربية التابعة لجامعة حضرموت، وكان مقرها مبنى الإدارة العامة لمكتب التربية والتعليم ، ثم تم بناء مبنى الكلية الجديد في منطقة البدو والرحل، وقد بدأت كلية التربية بقسم الدراسات الإسلامية واللغة العربية وحالياً وصلت الأقسام إلى ستة أقسام هي: الدراسات الإسلامية، وعلوم القرآن، اللغة العربية، الرياضيات، اللغة الإنجليزية، الاجتماعيات.

أسهمت كلية التربية في رفد التربية والتعليم بالمدرسين من خلال مخرجاتها من التخصصات المختلفة جدول (٤) يبين عدد الخرجين للأعوام السابقة للكلية. كما يبين جدول (٥) عدد الطلبة المسجلين حالياً بكلية التربية. وتقوم كلية التربية بعدة أنشطة منها عقد الدورات المتعددة للمعلمين قبل الخدمة، وبعد الخدمة في المجال الفني والتربوي، وكذا لمديري المدارس في المحافظة لقصد التطوير، ويجري أعضاء هيئة التدريس أبحاث ومقالات متخصصة كل حسب تخصصه لخدمة المجتمع وبقصد ربط الجامعة بمؤسسات المجتمع، يقوم أعضاء هيئة التدريس بإلقاء محاضرات دينية وتربوية وعلمية في المدارس والمساجد والمراكز الثقافية والعلمية واستضافة المفكرين والباحثين لإلقاء المحاضرات.

وتميز العمل في كلية التربية المهرة بالسعي إلى تنفيذ كل اتجاهات العمل الجامعي من بحث علمي وتعليم مستمر وندوات علمية وخدمة مجتمع واستشارات وغيرها ولم يقتصر نشاطها على الجانب التعليمي فقط. وإضافة إلى ذلك تم إنجاز بعض متطلبات البنية التحتية لجامعة مستقلة في المهرة تمثلت في تخصيص حرم جامعي كبير وتسويره ويبلغ طوله حوالي إثنين كليو متر، بعرض واحد كيلومتر بمساحة تقدر: (٢٠٠٠) متر مربع، قابل للتوسعة في المستقبل، والبدء في مشاريع البنية التحتية للحرم الجامعية والتي تشمل الطرقات والكهرباء والاتصالات والصرف الصحي، وتشييد مبني أول كلية بالحرم الجامعي وهو مبنى كلية التربية والذي يتكون من طابقين، ويحتوي على (٢٣) قاعة دراسية، و(٢٤) مكتباً إدارياً ،+ مكتبة + مختبرات للحاسوب + مختبر فيزيائيٍ + مختبري للوسائل + مرافق متنوعة). بالإضافة إلى سكن للطلاب دورين مع مرافق خاصة به داخل مركز الغيضة، وكذا أرضية مسورة مع مبنى يستخدم كمخازن يمكن استغلاله مستقبلاً بشكل أفضل، كما قامت السلطة المحلية حالياً بالتوجيه بتشكيل لجان مختصة لوضع دراسات لإنشاء كلية العلوم الادارية وكلية للبنات وكذا الدراسة الحالية لإنشاء جامعة المهرة.

**الأقسام العلمية:**

تضم كلية التربية بالمهرة حالياً ستة أقسام هي:

١- قسم الدراسات الإسلامية. وقد بدأ مع بداية نشأة الكلية، عام ١٩٩٩/٩٨م.

٢-قسم اللغة العربية. وقد بدأ أيضا مع بداية نشأة الكلية، عام ١٩٩٩/٩٨م.

٣- قسم الرياضيات. وقد افتتح في عام ٢٠٠٠/٩٩م.

٤- قسم اللغة الإنجليزية. وقد افتتح في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤م.

٥- قسم القرآن الكريم وعلومه. وقد فتح في عام ٢٠١٣/ ٢٠١٤م.

٦- قسم الاجتماعيات. وقد فتح في عام ٢٠١٤/ ٢٠١٥م.

ويحدونا أمل عظيم ورجاء كبير في أن يتم افتتاح أقسام علمية أخرى لإكمال التخصصات العلمية، والتربوية في كل المجالات وقد تم وضع تصورات من قبل الكلية بفتح قسم معلم صف من الصف الأول إلى الرابع، وقسم للفيزياء، وقسم حاسوب رياضيات، وتم الرفع بتلك التصورات إلى جامعة حضرموت، ولا يقتصر طموح القائمين على التعليم الجامعي على بناء كلية لتخريج أساتذة يخدمون في مجال التربية، والتعليم، بل يتعداه إلى توفير كليات علمية أخرى تقوم على خدمة المجتمع، وتلبّي احتياجاته من خلال افتتاح كليات، وأقسام أخرى للمحاسبة، والحاسوب، والعلوم الإدارية، ونظم المعلومات والاتصالات، وكلية البنات و كلية التعليم المفتوح ، والطب والعلوم الصحية والآداب وغيرها، وكل ذلك يعدُّ مشاريع مستقبلية يؤمل أن تتحقق بإنشاء جامعة المهرة، وهذه الطموحات ليست غائبة عن ذهن المسئولين، والأمل كبير في تحقيق تلك الطموحات.

وقد أسهمت كلية التربية في رفد السوق المحلي بتخريج عدد من المعلمين والذي بلغ عددهم حتى الآن حوالي(١١٤١) معلم ومعلمة، والجدول التالي يوضح عدد الخرجين بحسب الدفعة.

جدول (٤) يبين عدد الخرجين للأعوام السابقة للكلية:

| السنة | الدفعة | ذكور | إناث | الإجمالي |
|---|---|---|---|---|
| ٢٠٠٢/٢٠٠١ | ١ | ٢٧ | ٨ | ٣٥ |
| ٢٠٠٣/٢٠٠٢ | ٢ | ٣٥ | ١٠ | ٤٥ |
| ٢٠٠٤/٢٠٠٣ | ٣ | ٤٥ | ٩ | ٥٤ |
| ٢٠٠٥/٢٠٠٤ | ٤ | ٦٢ | ٢١ | ٨٣ |
| ٢٠٠٦/٢٠٠٥ | ٥ | ٦٠ | ١٥ | ٧٥ |
| ٢٠٠٧/٢٠٠٦ | ٦ | ٩٠ | ٣٥ | ١٢٥ |
| ٢٠٠٨/٢٠٠٧ | ٧ | ٦١ | ٢٤ | ٨٥ |
| ٢٠٠٩/٢٠٠٨ | ٨ | ٦٤ | ٣٥ | ٩٩ |
| ٢٠١٠/٢٠٠٩ | ٩ | ٤٧ | ٥٠ | ٩٧ |
| ٢٠١١/٢٠١٠ | ١٠ | ٥٤ | ٤٨ | ١٠٢ |
| ٢٠١٢/٢٠١١ | ١١ | ٤٢ | ٣٦ | ٧٨ |
| ٢٠١٣/٢٠١٢ | ١٢ | ٣٩ | ٢٦ | ٦٥ |
| ٢٠١٤/٢٠١٣ | ١٣ | ٦٢ | ٤٢ | ١٠٤ |
| ٢٠١٥/٢٠١٤ | ١٤ | ٤٨ | ٤٦ | ٩٤ |
| الإجمالي | --- | ٧٣٦ | ٤٠٥ | ١١٤١ |

جدول (٥) أعداد الطلبة بأقسام كلية التربية المهرة للعام الدراسي ٢٠١٥/٢٠١٦م

| المستويات / الأقسام العلمية | الأول | الثاني | الثالث | الرابع | الإجمالي |
|---|---|---|---|---|---|
| القرآن الكريم وعلومه | ٥٠ | ٥١ | ٤٧ | -- | ١٤٨ |
| دراسات إسلامية | -- | -- | -- | ٢٦ | ٢٦ |
| اللغة العربية | ٣٠ | ٣٣ | ٢٩ | ١٩ | ١١١ |
| اللغة الانجليزية | ٨٥ | ٦٦ | ٣٧ | ٤٣ | ٢٣١ |
| رياضيات | ٣٥ | ٣٠ | ١٢ | ١٧ | ٩٤ |
| اجتماعيات | ٧٠ | ٥١ | -- | -- | ١٢١ |
| الإجمالي | ٢٧٠ | ٢٣١ | ١٢٥ | ١١٥ | ٧٤١ |

**المراكز والمختبرات التابعة لكلية التربية:**

١ – **مركز الحاسوب:** يوجد بالكلية مركزان للحاسوب، يضم المركز الأول (٢٤) جهازاً للكمبيوتر وملحقاته، ويضم المركز الأخر (٢٤) جهازاً للكمبيوتر وملحقاته، بالإضافة إلى سبورة ذكية، وجهاز عرض البيانات (داتا شو) بالإضافة إلى مكتبة إلكترونية وهذا المركز مقدم من جمعية العون على نفقة متبرع كويتي، ويستخدم مركز الحاسوب لتدريس الطلبة مقررات الحاسوب، وكذلك للدورات التي تقيمها الكلية للعاملين بالكلية، أو للمجتمع من خارج الكلية.

٢ – **مركز الوسائل التعليمية:** يتوفر بالكلية مركزٌ للوسائل التعليمية، وقاعة لعرض الوسائل التعليمية إلا أنه لا زال متواضعاً، وتسعى الكلية لتوفير وسائل تكنولوجية حديثة حتى يلبي مركز الوسائل احتياجات الكلية، ويتناسب مع متطلبات العصر، ويتوفر عدد ستة أجهز عرض (داتا شو).

٣ – **مختبر الفيزياء:** كان يتوفر في الكلية مختبرٌ متواضعٌ للفيزياء، إلا أن عمادة الكلية سعت جاهدة إلى مطالبة الجامعة بتوفير مختبر فيزياء حديث، فتحقق الطموح حيث أعلنت الجامعة عن مناقصة لشراء مختبر فيزياء حديث لكلية التربية بالمهرة، وتم توريده للكلية في العام الدراسي الحالي ٢٠٠٤/٢٠٠٥م.

**الأنشطــة:**

تقيم الكلية عدداً من الأنشطة للطلاب، والطالبات، كالأنشطة الثقافية، والعلمية، والرياضية، والاجتماعية، والرحلات العلمية، والترفيهية. إضافة إلى القيام بالعديد من المحاضرات العامة، والندوات داخل الكلية، وخارجها، والاحتفالات، واستغلال المناسبات، وتقوم الكلية، والجمعيات العلمية بإعداد، ونشر العديد من المجلات، والنشرات، والمطويات الشهرية، والدورية.

**مبررات انشاء جامعة المهرة:**

تتميز مناطق مديريات محافظة المهرة بخصوصيات جغرافية واقتصادية واجتماعية واضحة تميزها عن كثير من المحافظات. ومن الخصائص الواضحة التي تتميز بها مناطق

مديرات محافظة المهرة الضعف النسبي لمؤشرات تنمية الموارد البشرية مقارنة باقي المحافظات في الجمهورية. ويعتبر تطوير التعليم بكافة اشكاله ومستوياته، بما في ذلك التعليم الجامعي، شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية البشرية ومدخلا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن هذا المنطلق جاءت توجيهات سيادة محافظ محافظة المهرة بتشكيل لجنة مختصة لوضع دراسة أولية لإنشاء جامعة المهرة. وأكدت قرارات مؤتمرات المجالس المحلية بمحافظة المهرة للعام ٢٠١٥م، على ضرورة التعجيل في استكمال إعداد الدراسات، ومن ثم التعجيل بإجراءات إنشاء الجامعة بحيث تصبح الجامعة حقيقة واقعة خلال العام القادم ٢٠١٦- ٢٠١٧م. ويمكن تحديد العوامل والمبررات والأسباب التي حدت بالسلطة المحلية إلى اتخاذ قرار وضع دراسة أولية لإنشاء جامعة في محافظة المهرة على النحو التالي:

**العوامل والمبررات العامة:**

١. التخفيف من حدة الفقر على المستوى الوطني من خلال نشر وتوسيع التعليم، حيث من الثابت ارتباط مستوى المعيشة بمستوى التعليم، وتنعم المجتمعات المتعلمة بمستويات رفاهية أفضل، وخاصة تلك الكليات والأقسام العلمية ذات الطابع الوظيفي الذي يتطلبها سوق العمل.

٢. الحاجة الملحة إلى تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص وتحقيق العدالة بين المحافظات وتوفير فرص تعلم وتدريب وتأهيل ومشاركات متساوية لكافة ابناء المحافظات.

٣. توفير الشروط اللازمة لتعزيز المساهمة الإيجابية لجميع المواطنين في التنمية الوطنية.

٤. تحقيق شروط التنمية المستدامة المتمثلة في إعداد القدرات البشرية وتنمية قدرات الإبداع والابتكار والمبادرات لدى المواطنين التي تحرك عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل مستمر.

٥. إعداد وتدريب الكوادر الوطنية المؤهلة علمياً وعملياً في جوانب العلوم والمعرفة عن طريق البرامج الدراسية وبرامج التدريب المتطورة.

٦. تشجيع ثقافة التعليم الجامعي في المجتمع المحلي وإظهار أهمية التعليم النظامي وتنشيط الواقع الثقافي والفكري للمجتمع وإبعاده عن التأثيرات الثقافية والفكرية السلبية.

٧. المساهمة في رفع معدلات التحاق مخرجات الثانوية العامة، وخصوصا الفتيات بالتعليم الجامعي من نسبتها الحالية المتدنية عن طريق التشجيع وإتاحة الفرص للراغبين في الالتحاق بالتعليم الجامعي في إحدى الكليات والتخصصات العلمية المتنوعة.

٨. إكساب الطلبة المهارات الضرورية اللازمة لتمكينهم من تحقيق طموحاتهم على المستوى الشخصي والوطني والتأكيد على بناء الشخصية المتكاملة للطلبة المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمجتمع اليمني وثقافته العربية والإسلامية، القادرة على المواجهة الإيجابية لتحديات العولمة.

٩. تقديم الاستشارات والخدمات الفنية والدراسات العلمية في كافة المجالات المعرفية والتكنولوجيا والانسانية وتفعيل الدور الجامعي الإيجابي للمجتمع المحلي والإقليمي.

١٠. رعاية البحث العلمي والتطوير وتوفير الموارد والسبل اللازمة لقيامه بمهامه على الوجه الأمثل في تلبية احتياجات التنمية وتشجيع أعضاء هيئة التدريس في الجامعة وباحثيها على القيام بأبحاث ودراسات تطبيقية متميزة في مختلف المجالات.

١١. توثيق الروابط الثقافية والعلمية والأكاديمية مع الجامعات والهيئات والمراكز والمؤسسات العلمية على المستوى المحلي والاقليمي والعالمي.

**العوامل والمبررات المحلية:**

١. كبر مساحة محافظة المهرة والتي تشكل حوالي منا نسبته (١٧%) من مساحة الوطن حيث تبلغ مساحة محافظة المهرة حوالي (٩٣٠٠٠) كيلومتر أي ما يقارب خمس مساحة الجمهورية اليمنية تقريباً.

٢. بعد محافظة المهرة عن المحافظات الأخرى في الجمهورية حيث تبعد المحافظة حوالي (٥٠٠) كيلو عن أقرب محافظة وهي حضرموت، مما يصعب على كثير من الطلاب وخاصة الإناث السفر إلى المحافظات الأخرى للتكاليف المادية الباهظة.

٣. توفير خبرات متخصصة بتنفيذ البحوث والدراسات والاستشارات الموجهة لاستغلال الموارد الطبيعية الواعدة في المحافظة.

٤. توافر أعداد كبيرة من مخرجات التعليم الأساسي والثانوي، حيث ازاد عدد المتقدمين لامتحانات إكمال الثانوية العامة خلال الخمسة الأعوام الأخيرة بحسب ما تشير إليه بينات

الإحصاء بمكتب التربية والتعليم لعام ٢٠١٥-٢٠١٦م، وذلك في مدارس محافظة المهرة، عدا الطلاب اللذين يتوقع قدومهم من الدول والمحافظات المجاورة مثل سلطنة ومحافظة سقطرى، ومديريات الوادي والصحراء بحضرموت، وباقي محافظات الجمهورية، حيث أصبحت المحافظة جاذبة للسكان من جميع محافظات الجمهورية خصوصاً بعد الأحداث الأخيرة، حيث شكلت المحافظة المكان الآمن والمستقر وأصبحت ملجى للنازحين من كل مناطق الصراع في اليمن، وكذا للأيدي العاملة من كل المحافظات. مع العلم بأن مخرجات الثانوية العامة يمكن مضاعفتها فيما لو تم خفض معدلات التسرب من التعليم العام، ورفع معدلات الالتحاق بالتعليم الثانوي. وللمقارنة فقد بلغ عدد الطلاب المسجلين في التعليم الأساسي للعام الدراسي ٢٠١٥ / ٢٠١٦م (٢٣٥٥٢) طالب وطالبة بينما وصل عددهم في التعليم الثانوي لنفس العام (٢٩٩٣) طالب وطالبة فقط، أي ان نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي تكاد تصل ١٢.٧٠% فقط.

٥. الزيادة المطردة في أعداد مخرجات الثانوية العامة في المحافظة مما يشير إلى تنامي الطلب على التعليم الجامعي مستقبلاً، ومن المتوقع تزايد الطلب على التعليم الجامعي خاصة إذا تم تقليص معدلات التسرب من التعليم العام ورفع معدلات الالتحاق بالتعليم الثانوي.

٦. إنشاء كليات متخصصة في المجالات المختلفة كالعلوم الإدارية، وكلية البنات، وكلية الطب والعلوم الصحية وكلية العلوم السياسية وغيرها، والتي تكون قادرة على استيعاب

الأعداد المتزايدة من الطلبة الراغبين في الالتحاق بالتخصصات التي ستتوفر في تلك الكليات، مما سيؤدي إلى الاستفادة من مخرجات الجامعة في شتى المجالات المختلفة، سواء على مستوى المحافظة أو المحافظات القريبة منها المحلية أو الإقليمية.

٧. وجود كليات متخصصة تسمح بإيجاد مخرجات نوعية تتواءم مع جوانب متطلبات سوق العمل المحلية والإقليمية المختلفة.

٨. استيعاب الأعداد الكبيرة والمتزايدة من حملة الثانوية الذين لا يستطيعون السفر إلى المحافظات الأخرى لمواصلة التعليم بسبب بعد المحافظة، وهذا سيخفف من عبء معاناتهم الاقتصادية وغيرها.

٩. تأهيل الخرجين وحملة الثانوية والدبلوم العام والمتوسط، العاملين في الوظائف الحكومية والخاصة في مختلف الوزارات والمؤسسات وغيرها، من الذين يرغبون في تطوير مهاراتهم وخبراتهم في مجال تخصصاتهم المختلفة بنظام الانتظام أو التعليم عن بعد الذي ستوفره الجامعة بفتحها لكلية التعليم المفتوح وهذ سيسهم في ربط الجامعة بالكوادر الأكاديمية المتنوعة في مختلف الجامعات اليمنية، لإعداد البرامج والكتب العلمية في مختلف المجالات والبرامج والوسائط التي تتناسب مع تتطلعات العصر ومستجداته المتسارعة، والإسهام في إعداد الدروس والمحاضرات للملتحقين عبر الصفوف الافتراضية، فينعكس ذلك بشكل إيجابي على تسهيل امتلاك الطالب للخبرات والمهارات العلمية، بالإضافة إلى رفد الجامعة مالياً، وكذلك ثقافياً من خلال إعداد الكتب المنهجية لمختلف المجالات

والتخصصات العلمية وإعداد الدروس والوسائط التعليمية اللازمة، والدراسات والأبحاث المختلفة.

**ثالثاً: مبررات أخرى:**

١. سيسهم إنشاء جامعة المهرة في تأسيس مراكز علمية متنوعة للبحوث والدراسات والاستشارات والخدمات العلمية المتنوعة في المحافظة المحرومة منها طوال العقود الماضية.

٢. ستجلب الكوادر الأكاديمية الدولية إلى المهرة، مما يسهم في الاستفادة من خبراتهم للارتقاء بالمستوى العلمي والثقافي إلى المستوى الذي يكفل للمحافظة أن تشق طريق النهضة العلمية نحو مستقبل واعد بالعطاء وتنقل محافظة المهرة كونها بوبة اليمن الشرقية لتصبح بوبة اليمن نحو العالمية.

٣. ستستوعب أعداداً كبيرة من الفتيات اللاتي لا يستطعن السفر إلى المحافظات الأخرى، بسبب بعد المحافظة عن باقي محافظات الجمهورية الأخرى.

٤. جلب الطلاب الوافدين من الدول المجاورة كسلطنة عمان والمملكة العربية السعودية وخاصة من تربطهم مع أبناء المحافظة من روابط الدم والنسب والإخاء، بالإضافة إلى الإسهام في جذب أبناء المغتربين، وكل ذلك سينعكس بشكل إيجابي في رفد اقتصاد ميزانية الجامعة مالياً والمجتمع بشكل عام، وكل ذلك يسهم في تنمية المجتمع اقتصادياً بشكل سريع.

٥. تحويل المحافظة إلى مركزاً للإشعاع والتنوير العلمي والذي سيلعب بشكل فعال في النهضة التنموية ويدير عجلة التنمية في المجتمع بعد أن حرمت المحافظة من التعليم ردحاً من الزمن.

٦. ستسهم الجامعة في جلب المفكرين والكوادر العلمية من مختلف الدول وكذا طلبة العلم من المجتمعات المحلية والإقليمية، وفتح دور للنشر وتأليف الكتب والدراسات والأبحاث العلمية، وكل ذلك له إسهاماته الإيجابية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للوطن ككل.

٧. الإسهام في استقطاب العقول والكوادر الوطنية المهاجرة؛ ليكونوا جزءاً من الجامعة، واتاحة الفرصة لهم للمساهمة في بناء الوطن بما يتواكب مع متطلبات العصر ومستجداته.

٨. توظيف الكادر البشري العائد من الابتعاث للدراسة في المجالات المختلفة بمختلف الدول الإقليمية والعالمية؛ ليسهموا في نقل خبرات تلك الدول وتقدمها التنموي والتعليمي إلى الوطن.

**المقومات المتاحة لإنشاء جامعة المهرة:**

إن مقومات نجاح أي مشروع تنموي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتوافر مجموعة من المقومات الأساسية اللازمة لنجاح نشاطه والاستفادة منه على المستوى المحلي، وهذا ما يتوفر لمشروع

إنشاء وتأسيس جامعة المهرة، حيث تتوافر مجموعة من هذه المقومات الأساسية التي من شأنها أن تلعب دوراً فعالاً في نجاح المشروع ومن هذه المقومات:

١. وجود كلية التربية التابعة لجامعة حضرموت، والتي ستؤول بكل تجهيزاتها ومعداتها وبنيتها التحتية إلى جامعة المهرة عند الافتتاح، والتي ستشكل إحدى تلك المقومات المعينة على نجاح المشروع، فيما يتعلق بالكادر التدريسي في المواد المشتركة مع باقي الكليات المقترح إنشائها عند الافتتاح ككلية العلوم الإدارية وكلية البنات، وكذا وجود الطلبة الراغبين في التأهيل لدى الجامعة من حملة الدبلوم بمختلف الكليات والتخصصات التي ستورفها الجامعة عند الافتتاح أو مستقبلاً.

٢. وجود حرم كلية التربية بداخل سور بمساحة اثنين كيلو متر مربع، تسمح بإنشاء الجامعة وعدد من الكليات التابعة لها، بالإضافة إلى الاستفادة من معامل الحاسوب والمختبرات الخاصة بكلية التربية وبنيتها التحتية بشكل تكاملي للعملية التعليمية مع باقي الكليات عند الافتتاح من خلال تخصيص عدد من القاعات واستخدام معامل الفيزياء والكيمياء ومختبرات الحاسوب وكل التجهيزات المتنوعة التي تمتلكها الكلية.

٣. قرب المحافظة من دول الجوار (عمان والسعودية) ووجود منافذ برية من وإلى هذه الدول، سيشكل دافعاً لجلب الطلبة للدراسة في الكلية وهو ما سيرفد التعليم الجامعي بالجانب المالي.

٤. تزايد الخرجين من حملة الثانوية بشكل مطرد خلال السنوات السابقة، وعزوف بعضهم عن التعليم لبعدهم عن مركز الجامعة والتخصصات التي يرغبون فيها.

٥. هناك أعدادٌ متزايدة من حملة الدبلوم المتوسط في التخصصات العلمية المختلفة التي ستوفرها كليات الجامعة، للذين يرغبون في استكمال دراساتهم وتطوير مهاراتهم وخبراتهم العلمية في الكلية.

٦. إرتباط محافظة المهرة بطرق ممتازة مع المحافظات المجاورة مما يؤهلها أن تكون مركزاً تعليمياً لهذه المحافظات وهي محافظة سقطرى ومديريات الوادي والصحراء محافظة حضرموت ولغيرهم من أبناء المحافظات الأخرى العاملين في المحافظة.

٧. تزايد إقبال أبناء المغتربين على مواصلة الدراسة الجامعية في وطنهم، خاصة لتعذر حصولهم على فرصة الدراسة في دول المهجر.

# الفصل الثاني

## معايير الجودة الشاملة الرئيسة

## لإنشاء جامعة المهرة

# معايير الجودة الشاملة الرئيسة لإنشاء جامعة المهرة:

**الغايات النهائية لجامعة المهرة:**

- الغاية الأولى: إعداد مخرجات نوعية على درجة عالية من المهارة والمقدرة العلمية.
- الغاية الثانية: تنمية الموارد البشرية.
- الغاية الثالثة: التطوير المستمر للعملية التعليمية بما يواكب مستجدات العصر وتطلعاته.
- الغاية الرابعة: تشجيع البحث العلمي وتسويقه.
- الغاية الخامسة: تلبية احتياجات المستفيدين محلياً واقليمياً.
- الغاية السادسة: تعظيم العائد الاقتصادي والمنفعة المجتمعية وديمومتها.
- الغاية السابعة: الارتقاء بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

**رؤية ورسالة جامعة المهرة:**

يتوقع أن يتم الأخذ بعين الاعتبار عند صياغة رؤية ورسالة جامعة المهرة بخصوصيات مناطق مديريات المحافظة واحتياجاتها التنموية، حتى لا تكون الجامعة مجرد نسخة مكررة للجامعات القائمة. ولذلك يجب أن تنبثق رؤية ورسالة الجامعة من رؤية القيادات السياسية وخبراء ومسؤولي التعليم العالي وبمشاركة أبناء المنطقة وأصحاب القرار فيها. وسيتم صياغة منهجية معينة لإعداد الرؤية والرسالة تشمل عقد لقاءات مع القيادات السياسية والتعليمية وأبناء المنطقة لمعرفة تطلعاتهم ومقترحاتهم حول دور الجامعة، وإعداد قائمة بأهم الكلمات المفتاحية التي يجب تضمينها في الرؤية والرسالة، والاطلاع على رؤية ورسالة بعض الجامعات في اليمن والخارج

للاستفادة منها، ومن ثم صياغة الرؤية والرسالة وعرضها على المعنيين من كل شرائح المجتمع، في ورش عمل؛ لتنقيحها ومن ثم اعتمادها بشكلها النهائي.

وقد تم إعداد مسودة أولية لرؤية ورسالة جامعة المهرة على النحو التالي:

**رؤية الجامعة:**

تسعى جامعة المهرة لأن تكون نموذجاً يحتذى به في تنمية المجتمعات عن طريق قيادة مبادرات المؤسسات والمجتمعات المحلية في التحديث والابتكار وخلق الفرص المتنوعة.

**رسالة الجامعة:**

تهتم جامعة المهرة بتأهيل وتدريب كوادر كفؤة على مختلف المستويات في مجالات العلوم التطبيقية والتكنولوجية، وبالأخص البحرية والطبية والهندسة. وتركز الجامعة جهودها للمساهمة في تطوير المجتمع المحلي وتحفيز شروط ومتطلبات التطور الثقافي والإجتماعي والاقتصادي. وستحرص الجامعة على التقيد بمعايير النوعية المطبقة دولياً في مؤسسات التعليم الجامعي المشابهة. كما ستسعى الى تحقيق التميز ومواكبة التطور العلمي والتكنولوجي وملاءمة انشطتها مع احتياجات المجتمع وفقاً لفلسفة الجودة الشاملة وتطلعات العصر ومستجداته المتغيرة.

**أهداف جامعة المهرة:**

تنطلق أهداف جامعة المهرة من أهداف التعليم العالي في الجمهورية اليمنية المحددة بموجب المادة (٥) من قانون الجامعات اليمنية رقم (١٨) لسنة ١٩٩٥م وتعديلاته. وستسعى

الجامعة إلى خدمة المجتمع المحلي واليمني والمساهمة في تطويره من خلال تحقيق الأهداف التالية:

١. المساهمة في إعداد وتأهيل الكوادر البشرية المتخصصة في المجالات ذات العلاقة بالتنمية في منطقة الجامعة بشكل خاص والوطن بشكل عام وخاصة النفط والغاز والطاقة المتجددة والثروات السمكية والطبيعية والتقنيات الزراعية والرعاية الصحية وإدارة الأعمال وتكنولوجيا المعلومات وغيرها من التخصصات، وتمكين هذه الكوادر من تسخير منافع العلوم التكنولوجية لخدمة التنمية وتلبية احتياجات سوق العمل المحلية والإقليمية.

٢. توفير برامج تعليمية جديدة لتلبية احتياجات سوق العمل المحلي والاقليمي وربط مخرجاتها التعليمية بمتطلبات التنمية في المجتمع.

٣. تشجيع ثقافة التعليم في المجتمع المحلي وإظهار أهمية التعليم النظامي وتنشيط الواقع الثقافي والفكري للمجتمع وإبعاده عن التأثيرات الثقافية والفكرية السلبية.

٤. المساهمة في رفع معدلات التحاق مخرجات الثانوية العامة، وخصوصا الفتيات، بالتعليم الجامعي من نسبتها الحالية المتدنية، عن طريق التشجيع وتيسير الفرص بالتعاون مع المجتمع المحلي.

٥. إكساب الطلاب المهارات الضرورية واللازمة لتمكينهم من تحقيق طموحاتهم على المستوى الشخصي والوطني والتأكيد على بناء الشخصية المتكاملة للطلاب المرتبطة ارتباطاً وثيقاً

بالمجتمع اليمني وثقافته العربية الإسلامية، القادرة على المواجهة الإيجابية لتحديات العولمة.

٦. توجيه الطلاب على تكييف المعارف والتدريب والمهارات مع متطلبات سوق العمل وتنمية قدرات التفكير التمحيصي ومهارات التعلم لديهم والمساهمة في تطورهم الذهني والشخصي.

٧. المساهمة في تقديم خدمات التعليم المستمر والتعليم عن بعد وإعادة التأهيل وخصوصاً مع الانفجار المعلوماتي والتغير والتطور المتسارع في المعارف.

٨. الإسهام في تنشيط التدريب والتأهيل وإعادة التأهيل للارتقاء بالمستوى العلمي والمهاري للقوى البشرية التي تحتاجها خطط التنمية.

٩. تقديم خدمات التعليم عن بعد ومساعدة المواطنين من مختلف الأعمار والفئات على متابعة التحصيل.

١٠. توفير خبرات متخصصة لتنفيذ البحوث والدراسات والاستشارات الموجهة لاستغلال الموارد الطبيعية الواعدة في مديريات محافظة المهرة، وتنمية وتطوير البيئة القاحلة.

١١. تقديم الاستشارات والخدمات الفنية والدراسات العلمية في كافة المجالات المعرفية والتكنولوجية والإنسانية وتفعيل ربط الجامعة بالمجتمع من خلال المساهمة الفاعلة في رفع وتطوير كفاءات وقدرات مؤسسات القطاعات الاقتصادية والمساهمة في حل المشكلات التقنية التي تواجهها هذه القطاعات، ووضع قاعدة للشراكة الفاعلة بين الجامعة والقطاعين العام والخاص للدفع بعجلة التنمية في مختلف المجالات.

١٢. رعاية البحث العلمي والتطوير وتوفير الموارد والسبل اللازمة لقيامه بمهامه على الوجه الأمثل في تلبية احتياجات التنمية الوطنية الشاملة والمستدامة، ومتابعة التطورات العلمية والتكنولوجية الحديثة، وتشجيع اعضاء هيئة التدريس في الجامعة وباحثيها؛ على القيام بأبحاث ودراسات تطبيقية متميزة في مختلف المجالات، وتقديم الحلول المناسبة للمشاكل التي يعاني منها المجتمع.

١٣. دعم الصلات مع المؤسسات الإنتاجية من خلال تنمية وتشجيع البحث العلمي وربطه باحتياجات سوق العمل وتقديم الاستشارات والخدمات لهذه المؤسسات.

١٤. المساهمة في تعزيز الوحدة الوطنية من خلال سياسة قبول مبنية على دعم التنوع الجغرافي للمجتمع الطلابي ليشمل أبناء اليمن من جميع المحافظات وكذا أبناء المغتربين والوافدين من الدول المجاورة وغيرها من طلبة الابتعاث.

١٥. توثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الجامعات والهيئات والمؤسسات العلمية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، وانشاء علاقات مثمرة ومتميزة مع المؤسسات العلمية التي تهتم بدراسات هجرة أبناء المهرة ودورهم في نشر العلم والثقافة الإسلامية والعربية.

**الهيكل الإداري والتنظيمي للجامعة:**

ستتكون الجامعة من عدد من الكليات والمعاهد والمراكز العلمية التابعة لها وتتكون الكلية من عدد من الأقسام العلمية المتخصصة.

ستتكون إدارة الجامعة من: مجلس الجامعة، رئيس الجامعة ، نواب رئيس الجامعة ، أمين عام الجامعة ومساعديه.

وسيتألف مجلس الجامعة من: رئيس الجامعة رئيساً، وعضوية: نواب رئيس الجامعة، عمداء الكليات أو المعاهد أو مدراء المراكز، أمين عام الجامعة، ثلاثة يمثلون أعضاء هيئة التدريس(أستاذ، أستاذ مشارك، أستاذ مساعد) ورئيس نقابة هيئة التدريس.

وستبين اللائحة كيفية انتخابهم، وتختار كل فئة من أعضاء هيئة التدريس من يمثلها في مجلس الجامعة، ثلاثة من الشخصيات العامة ذوي الرأي والخبرة يختارهم مجلس الجامعة في أول اجتماع من كل عام جامعي وسيصدر بتعيينهم قرار من رئيس الجامعة، ولا يجيز القانون الجمع بين عضوية أكثر من مجلس جامعة.

وسيختص مجلس الجامعة برسم السياسة العامة للجامعة، وضع الأسس التربوية التي يجب أن تنظمها مناهج وأنشطة الجامعة، مناقشة وإقرار مشروع الميزانية السنوية للجامعة ... ورفعها إلى المجلس الأعلى للجامعات لاعتمادها والإشراف على تنفيذها.

ورئيس الجامعة هو المسؤول عن تنفيذ السياسة العامة للجامعة وإدارة شؤونها العلمية والإدارية والمالية....

**إدارة الكلية:** تتكون إدارة الكلية من: مجلس الكلية، عميد الكلية، نواب العميد.

وسيتألف مجلس الكلية من: عميد الكلية رئيساً، وعضوية من: نائب أو نواب عميد الكلية، رؤساء الأقسام الأكاديمية في الكلية، ثلاثة أعضاء من هيئة التدريس( أستاذ – وأستاذ مشارك –

وأستاذ مساعد) يتم انتخابهم من هيئة التدريس في الكلية كل عامين لمرة واحدة فقط، يجوز أن يضم إلى عضوية المجلس ثلاثة أعضاء على الأكثر من خارج الجامعة من ذوي الرأي والخبرة ممن لهم صلة بنشاط الكلية المعنية يتم اختيارهم من مجلس الكلية، يتولى أمانة سر المجلس من يختاره المجلس من بين أعضائه، ويجيز القانون للمجلس إستدعاء من يرى ضرورة حضوره إجتماع المجلس دون أن يكون له الحق في التصويت.

سيتولى مجلس الكلية رسم السياسة العامة للكلية، دراسة وتطوير مشاريع الخطط والمناهج والبرامج الدراسية، التوصية بمنح الدرجات العلمية والألقاب والدبلومات والشهادات، مناقشة ميزانية الكلية وإقرار في ضوء اقتراحات مجالس الأقسام، الإشراف على تنظيم الدراسة في الكلية، الإشراف على تنظيم البحث العلمي في الكلية، وتشجيعه، الأمور المتعلقة بأعضاء هيئة التدريس في الكلية ....

عميد الكلية هو المسؤول عن إدارة شؤون الكلية العلمية والإدارية والمالية وتنفيذ القوانين واللوائح وقرارات مجلس الكلية ومجلس الجامعة.

سيتألف مجلس المعهد أو المركز العلمي التابع للجامعة بالطريقة التي يتألف منها مجلس الكلية ويكون له ذات المسؤوليات والصلاحيات، وفق اللائحة الخاصة المنظمة لذلك والمقرة من مجلس الجامعة والمجلس الأعلى للجامعات.

عميد المعهد أو مدير المركز هو المسؤول عن تنفيذ السياسة العامة للمعهد أو المركز وعن إدارة شؤونه العلمية والإدارية والمالية وتنفيذ قرارات مجلس المعهد أو المركز ومجلس الجامعة في الحدود التي ينظمها هذا القانون واللوائح والنظم المنفذة له .

**إدارة القسم العلمي:**

ستتكون إدارة القسم العلمي من: مجلس القسم، رئيس القسم.

وسيتألف مجلس القسم من: رئيس القسم رئيساً، وجميع أعضاء هيئة التدريس أعضاء ويختص مجلس القسم بما يلي: اقتراح خطط الدراسة في القسم وكل ما من شأنه النهوض بالمستوى العلمي في القسم والكلية. وضع المناهج الدراسية للمقررات التي يدرسها القسم. وضع جدول الدروس والمحاضرات المتعلقة بالقسم. تشجيع وتنسيق أنشطة البحث العلمي في القسم....

رئيس القسم هو المسؤول عن تنفيذ السياسة العامة للقسم وإدارة شؤونه العلمية والإدارية والمالية وعن انتظام سير المحاضرات والتمارين والدروس العملية وغيرها من الواجبات التدريسية وتنفيذ قرارات مجلس القسم ومجلس الكلية ومجلس الجامعة في الحدود التي ينظمها القانون واللوائح والنظم المنفذة له.

**أعضاء هيئة التدريس:**

أعضاء هيئة التدريس بالجامعة هم: الأساتذة. الأساتذة المشاركون، الأساتذة المساعدون. وسيعين في الكليات والمعاهد والمراكز التابعة للجامعة أعضاء هيئة تدريس مساعدون يقومون بالدراسات والبحوث العلمية اللازمة للحصول على الدرجات العلمية العليا، وبما يعهد إليها القسم

المختص من التمرينات والدروس العملية وسواها من الأعمال تحت إشراف أعضاء هيئة التدريس بالقسم، وأية أعمال أخرى يكلفهم بها العميد ومجلس القسم المختص، على أن يخضعوا عند تعيينهم لشروط الإعلان، ويحدد نظام أعضاء هيئة التدريس شروط تعيينهم، ولا يثبت أي منهم في درجته إلا بعد مرور عامين دراسيين يثبت خلالها صلاحيته للعمل الأكاديمي وتحدد اللائحة التنفيذية القواعد المنظمة لكل ذلك.

**مجلس الدراسات العليا والبحث العلمي:**

سيختص المجلس بتنظيم شؤون الدراسات العلمية والبحث العلمي، واقتراح السياسة العامة للدراسات العليا والبحث العلمي في الحالات المختلفة، اعتماد لجان الإشراف والمناقشة للرسائل العلمية ومواصفاتها ومصروفات الدراسة وشروط منح الدرجات العلمية ....

**نظام الدراسة بالجامعة:**

- يقسم العام الدّراسي إلى فصلين دراسيين مستقلين مادةً وامتحاناً، ويجري في نهاية كل فصل دراسي اختبار شهري ثم اختبار نهائي في الموضوعات التي تم تدريسها في الفصل الدراسي الواحد، كما أن هناك بعض الكليات سيقسم إلى نظام سنوي بحسب طبيعة الكلية، حيث يتم تدريس المواد على مدار السنة ثم يجرى الاختبار النهائي في نهاية السنة الدراسية.

**فترة الدراسة في الجامعة:**

إن الغاية النهائية للجامعة هي إعداد مخرجات نوعية على درجة عالية من المهارة والمقدرة العلمية، ولن يتأتى ذلك ما لم تمتلك مدخلات الجامعة مستوً جيداً من العلم والمعرفة في العلوم

الأساسية. وإدراكا لواقع تردي التعليم العام في معظم المناطق وضعف مخرجات الثانوية في مختلف العلوم وبالذات العلوم الطبيعية فإن من الحكمة أن يفرض على جميع الطلاب الملتحقين بالجامعة اجتياز اختبارات قبول قبل التسجيل في أي برنامج تخصصي في الجامعة، تضمن امتلاك الطالب لأساسيات المعرفة والمهارات والاستعدادات والقدرات اللازمة لتفوقه في التخصص الذي يريد الالتحاق به، ويمكن إضافة سنة تمهيدية لتأهيل من لم يتمكنوا من اجتياز امتحانات المقابلة والتفوق في التخصصات التي تقدموا لها.

**مدة الدراسة:**

ستتراوح مدة الدراسة في الجامعة بين أربع سنوات في معظم الكليات الإنسانية والعلمية، وخمس سنوات في بعض الكليات الطبية والصيدلية، والهندسية، وسبع سنوات في كلية الطب البشري.

تمنح الجامعة شهادة البكالوريوس في الكليات الإنسانية والعلمية والطبية كل حسب اختصاصه في مستوى الجامعية الأولية، أما فيما يخص الدراسات العليا (الدبلوم، والماجستير، والدكتوراه) فتختلف مدة الدراسة فيها حسب المستوى؛ ففي الدبلوم خلال سنة إلى سنتين بعد الدراسة الجامعية الأولى، كما تمتد مدة الدراسة للحصول على شهادة الماجستير من سنتين إلى ثلاث سنوات، وللحصول على شهادة الدكتوراه مدة الدراسة سنتين إلى أربع سنوات كحد أعلى .

**نظام القبول في كليات جامعة المهرة:**

طبقا للمادة (٣٧) من الدستور فإن لكل مواطن يمني الحق في التعليم المكفول من قبل الدولة، ونتيجة لذلك يتوقع كافة الطلاب الذين يكملون التعليم أن يتم قبولهم في الجامعة، علما أن القبول في الجامعات اليمنية يتم مرة واحدة فقط في بداية كل سنة دراسية، ويستمر قبول الطلاب في بعض الكليات إلى بدية العام الدراسي أو عند اكتمال العدد المطلوب قبل الموعد النهائي، وهناك مجموعة من الشروط لقبول الطلبة في كليات الجامعة كما يلي:

**أولاً : الشروط العامة للتنسيق والقبول :**

يشترط في المتقدم للقبول بإحدى الكليات المزمع افتتاحها في جامعة المهرة ما يأتي :

- أن يكون حاصلاً على شهادة إكمال الثانوية العامة، أو ما يعادلها.
- أن تكون نسبته في الثانوية العامة متفقة مع الحد المطلوب للنسب المقترحة من كليات الجامعة وتخصصاتها المختلفة.
- ألّا يكون قد مضى على حصوله على مؤهل الثانوية العامة أو ما يعادلها أكثر من خمس سنوات بالنسبة لليمنيين.
- أن يتقدم بطلب الالتحاق في المواعيد المحددة للتنسيق والقبول.
- أن يكون لائقاً صحياً.
- أن يجلس لأداء امتحانات القبول في التخصصات التي يعلن عن خضوع المتقدمين إليها لامتحان القبول.

- أن يقدم الأوراق والوثائق الثبوتية المطلوبة وهي :

أ- استمارة طلب الالتحاق بالدراسة، مع تعبئة كل الأجزاء المطلوب من الطالب تعبئتها .

ب- صورة مصدقة من شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها وبالنسبة للشهادة الصادرة من خارج الجمهورية اليمنية يجب أن تكون معمدة من وزارة التربية والتعليم ووزارة الخارجية بالدولة الصادرة للشهادة والسفارة اليمنية .

ت- صورة من بطاقة الهوية الشخصية أو البطاقة العائلية ( لليمنيين فقط ) .

ث- صورة من جواز السفر سار المفعول ( لغير اليمنيين + المغتربين ) .

ج- صورة من شهادة اللياقة الصحية .

ح- أربع صور شخصية مقاس ٢ × ٣ سم .

**ثانياً : الشروط الخاصة بالطلاب اليمنيين :**

يشترط لتنسيق الطلاب اليمنيين وقبولهم، زيادة على الشروط العامة المذكورة في (أولاً) ما يأتي:

- المتقدمون بطلب الالتحاق من العاملين في الجهاز الإداري للدولة والقوات المسلحة والأمن أو في أي جهة عمل أخرى غير حكومية يشترط في كل منهم الحصول على موافقة خطّية من جهة العمل، على التحاقه بالدراسة في الكلية، ويكون ذلك في مرحلة القبول قبل بدء الدراسة.

- يتم تنسيق جميع الطلاب خريجي الثانوية العامة على نظام دعم الجامعة أو على نظام القبول العام في التخصصات التي لم تستكمل فيها الطاقة الاستيعابية.

- يتم قبول العشرة الأوائل بالجمهورية وكذلك الثلاثة الأوائل من الطلبة اليمنيين المغتربين بدولة اغترابهم، ويعفون من الجلوس لامتحانات المنافسة على القبول.

**ثالثاً : الشروط الخاصة بالطلاب الوافدين على نظام التبادل الثقافي :**

يشترط لتنسيق قبول الطلاب الوافدين على نظام التبادل الثقافي ما يأتي :

- أن يتم تنسيق قبول الطالب المتقدم على أي منحة دراسية من الإدارة المختصة بالوافدين بوزارة التعليم العالي، في حدود المنح المحددة للطلاب الوافدين في الكلية على أن تكون الموافقة على هذا القبول خطياً، وموجهة إلى نيابة شؤون الطلاب في الكلية في الموعد المحدد لتنسيق قبول الطلاب، ولا ينظر في أية ترشيحات بعد انتهاء مدة التنسيق بقبول الطلاب.
- أن يحدد في الترشيح التخصص المطلوب للطالب الوافد من بين التخصصات الموجودة في إحدى الكليات المتقدم إليها.
- أن يكون الوافد للقبول مستوفياً جميع شروط التنسيق والقبول العامة المذكورة في ( أولاً ).
- لا يحق للوافد المرشح للقبول تغيير التخصص عما هو عليه الحال في الترشيح، إلا بموافقة خطية من الإدارة المختصة بالوافدين في الوزارة، بعد الحصول على عدم ممانعة من نيابة شؤون الطلاب بالكلية، في المدة المحددة لتنسيق القبول.

**الدرجات العلمية التي ستمنحها الجامعة:**

الدرجات التي ستمنحها الجامعة هي: دبلوم متوسط لمدة سنتين، والبكالوريوس لمدة أربع سنوات في التخصصات الإنسانية والاجتماعية ومن خمس إلى سبع سنوات في التخصصات الهندسة والطب البشري والصيدلة وطب الأسنان.

**الدراسات العليا والبحث العلمي:**

ستعمل الجامعة على تنمية وظيفة البحث العلمي في مؤسسات التعليم المختلفة في الوطن وسيساهم في إحداث هذا النمو ما يلي:

أ – توسيع وتحسين برامج الدراسات العليا.

ب– توفر فرص للمشاركة في الندوات والمؤتمرات الخارجية.

ج– عقد ندوات ومؤتمرات علمية كثيرة ومتنوعة في الداخل أو الخارج.

د– ربط الترقية الأكاديمية بالبحث العلمي.

هـ– توفر بعض فرص التمويل الداخلي والخارجي لبعض الأبحاث العلمية.

و– نشوء جوائز لتشجيع البحث العلمي.

**الموقع المقترح لجامعة المهرة:**

١. يقترح أن يكون موقع جامعة المهرة داخل الحرم الجامعي التابع لكلية التربية المسور والذي تبلغ مساحته حوالي اثنين كيلو متر مربع وقابل للتمديد، في مديرية الغيضة عاصمة محافظ المهرة الأكثر سكاناً وذات نسبة عالية من طلاب التعليم العام (الأساسي والثانوي) عن باقي المديريات، ويبعد الحرم الجامعي عن مركز المحافظة حوالي سبعة كيلو متر، مما يسهل على الطلبة الذهاب والعودة إلى الكلية وهي ميزة رئيسية للموقع المقترح.

٢. يساعد موقع الجامعة المقترح على تخفيض تكاليف الدّراسة لعدد من أبناء المحافظة بمختلف مديرياتها نظراً لقرب موقع الجامعة من هذه المناطق.

٣. موقع الجامعة المقترح يقع على طريق المواصلات لكل مديريات المحافظة والذي بدوره سيسهم في استيعاب الطاقات الإضافية من مخرجات التعليم للالتحاق بالتخصصات الجامعية المختلفة والتي يحتاجها سوق العمل في التخصصات المقترحة في كليات الجامعة.

٤. سيتم تصميم موقع للجامعة ومواقع لكل الكليات التابعة على الشبكة العنكبوتية، ويمكن استخدامها بفاعلية في خدمة العملية التعليمية، وفي النشر الإعلامي لأنشطة وفعاليات كليات الجامعة، والترويج الإعلامي لها في الداخل والخارج؛ لجذب الطلبة الدّارسين في كليات الجامعة من مختلف المجتمعات المحلية والإقليمية.

# الفصل الثالث

## الجوانب الفنية لإنشاء

## جامعة المهرة

## الجوانب الفنية لإنشاء جامعة المهرة:

اهتم هذا الجانب من التصور بتركيز الاهتمام حول الاعتبارات الفنية المرتبطة بإنشاء جامعة المهرة وهي على النحو التالي:

- الاعتبارات الفنية العامة.
- الاعتبارات الخاصة بمدخلات العملية التعليمية.
- الاعتبارات الخاصة بتنفيذ العملية التعليمية.
- الاعتبارات الخاصة بالخطط الدراسية والبرامج والمناهج الجامعية
- الاعتبارات الخاصة بمخرجات العملية التعليمية.

**أولاً: الاعتبارات الفنية العامة:**

تعد كليات التعليم الجامعي الأساس في نهضة المجتمعات، إذا ارتبطت وظيفياً بالمجتمع؛ نظراً لاحتياج كل الإدارات والمؤسسات المجتمعية لتخصصاتها المختلفة والبرامج التعليمية التي تقدمها تلك الكليات، كما أن هناك بعض المواصفات الخاصة والتي يجب أن تتضمنها الكليات وبرامجها التخصصية المقترحة في جامعة المهرة، من أهمها:

- يجب أن تكون تخصصات كلياتها وظيفية مرتبطة بسوق العمل، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأساس نجاح التنمية المجتمعية ونهضتها.

- مدّة الدراسة في الجامعة يختلف باختلاف كليات الجامعة ويتوقع استيعاب ما يزيد عن (١٥٠٠) طالب وطالبة، خلال السنة الأولى للإنشاء في الكليات المقترحة عند الافتتاح وهي: ( كلية التربية القائمة حالياً، وكلية العلوم الإدارية، وكلية البنات) ومرشح العدد للتضاعف بالتحاق حملة الدبلوم المتوسط للمعاهد التقنية والراغبين في مواصلة الدّراسة من الموظفين في القطاعين العام والخاص، ناهيك عن اجتذاب الطلبة من الدول المجاورة وخاصة المناطق القريبة من المهرة، ومن يرتبطون معهم بعلاقة قرابة وأُخوة، وكل هذا سيرفد ميزانية الجامعة والمجتمع، ويتوجب التفكير في المباني والتجهيزات اللازمة للجامعة.
- تم وضع مخطط هيكلي للجامعة والذي يتوقع أن يساعد بصورة مباشرة على قيام الجامعة بدورها التعليمي والتنموي المحدد في لائحة إنشائها.

**ثانياً: الاعتبارات الخاصة بمدخلات العملية التعليمية:**

تتنوع مدخلات العملية التعليمية الخاصة بجامعة المهرة بحسب العناصر والمكونات الأساسية التي ستتدخل في العملية التعليمية، وفقاً لطبيعة الدراسة والتخصص وهي: مدخلات مادية وبشرية ومعنوية، يمكن توضيحها كما يلي:

- المدخلات المادية: وهي كل المواد والأدوات والأجهزة المادية والالكترونية والأموال والمباني ... الخ، اللازمة للعملية التعليمية في كليات الجامعة ومراكزها التعليمية والاستشارية والخدمية، والتي يجب تشكيل لجان مختصة لوضع الدراسات اللازمة بها.

- المدخلات البشرية: وستشمل العناصر البشرية التي لها علاقة بالعملية التعليمية في الجامعة ومنها الطلبة، وأعضاء هيئة التدريس والهيئة المساعدة والموظفون والعمال وغيرهم ممن لهم علاقة بالعملية التعليمية.
- المدخلات المعنوية والتشريعية: وهذه المدخلات منها ما ارتبط بالجانب المعرفي النظري والتطبيقي الذي ستقوم الجامعة بمنحه للطلبة في مختلف تخصصات الكليات المقترحة خلال دراستهم في الجامعة، ومنها ما ارتبط بنظام القبول في الكلية، ونظام الدراسة وهو نظام الفصل الدّراسي (كل عام جامعي سيتضمن فصليين دراسيين) أو النظام السنوي، ومدتها بحسب الكليات والتخصصات المقترحة وعند اكتمالها، سيكون الطالب قد حصل على الخبرات والمهارات التي تجعله قادراً على الانخراط في سوق العمل ومساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية والتنموية في المجتمع المحلي والإقليمي بشكل فاعل.

**ثالثاً: اعتبارات خاصة بخطة افتتاح البرامج الدّراسية:**

إن نجاح العملية التعليمية في الجامعة لا يمكن أن يتم إلّا بتوافر المادة الخام اللازمة لتنفيذ هذه العملية وهي المتمثلة بصورة أساسية في الطلاب الراغبين في الالتحاق بالجامعة وهم الذين سيكونون في المستقبل المنتج النهائي لها والمتمثل في الكفاءات البشرية الواجب الاهتمام بانتقائها من المصدر بصورة جيدة وإعدادهم بالأساليب التي تجعل منهم كوادر مميزة يستفاد منها في مواقع العمل المختلفة وفقا للمؤشرات السكانية والمخرجات التعليمية الأولية وحاجة السوق للكوادر البشرية المؤهلة فقد قدرت الطاقة الاستيعابية للجامعة بأكثر من (١٥٠٠) طالب سنة

الافتتاح، وسيتضاعف العدد خلال السنوات القادمة وفقا للتخصصات المقترحة على أساس متدرج على مدى عشر سنوات.

**وتم بناء هذه التقديرات في ضوء الأسس والتوقعات التالية:**

- إن هناك زيادة مضطردة متوقعة في مخرجات التعليم الثانوي والأساسي على مستوى محافظة المهرة أظهرها الجدول الإحصائي لمكتب التربية والتعليم م/ المهرة، والذي بين أعداد الطلبة المقيدين في المرحلة الثانوية والأساسية بمدارس المحافظة:

**جدول يوضح أعداد الطلبة المتوقع تخرجهم من الثانوية خلال السنوات العشر القادمة:**

| السنة | العام الدّراسي | ذكور | إناث | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| الأولى | ٢٠١٦-٢٠١٧ | ٤١٣ | ٤٨٩ | ٩٠٢ |
| الثانية | ٢٠١٧-٢٠١٨ | ٦٨٠ | ٦٥١ | ١٣٣١ |
| الثالثة | ٢٠١٨-٢٠١٩ | ٥٨٥ | ٦٧١ | ١٢٥٦ |
| الرابعة | ٢٠١٩-٢٠٢٠ | ٨٥٨ | ٨٠٨ | ١٦٦٦ |
| الخامسة | ٢٠٢٠-٢٠٢١ | ١٠٦٥ | ٩٨٩ | ٢٠٥٤ |
| السادسة | ٢٠٢١-٢٠٢٢ | ١٢٧٩ | ١١٥٥ | ٢٤٣٤ |
| السابعة | ٢٠٢٢-٢٠٢٣ | ١٥٠٥ | ١٢٣٩ | ٢٧٤٤ |
| الثامنة | ٢٠٢٣-٢٠٢٤ | ١٦٨٠ | ١٤٤٦ | ٣١٢٦ |
| التاسعة | ٢٠٢٤-٢٠٢٥ | ١٥٩٠ | ١٤٩٢ | ٣٠٨٢ |
| العاشرة | ٢٠٢٥-٢٠٢٦ | ١٧٥١ | ١٥٦٢ | ٣٣١٣ |
| | المجمـــــوع | ١١٤٠٦ | ١٠٥٠٢ | ٢١٩٠٥ |

**الشكل التالي يوضح الطلاب المتوقع تخرجهم من الثانوية خلال عشر سنوات قادمة:**

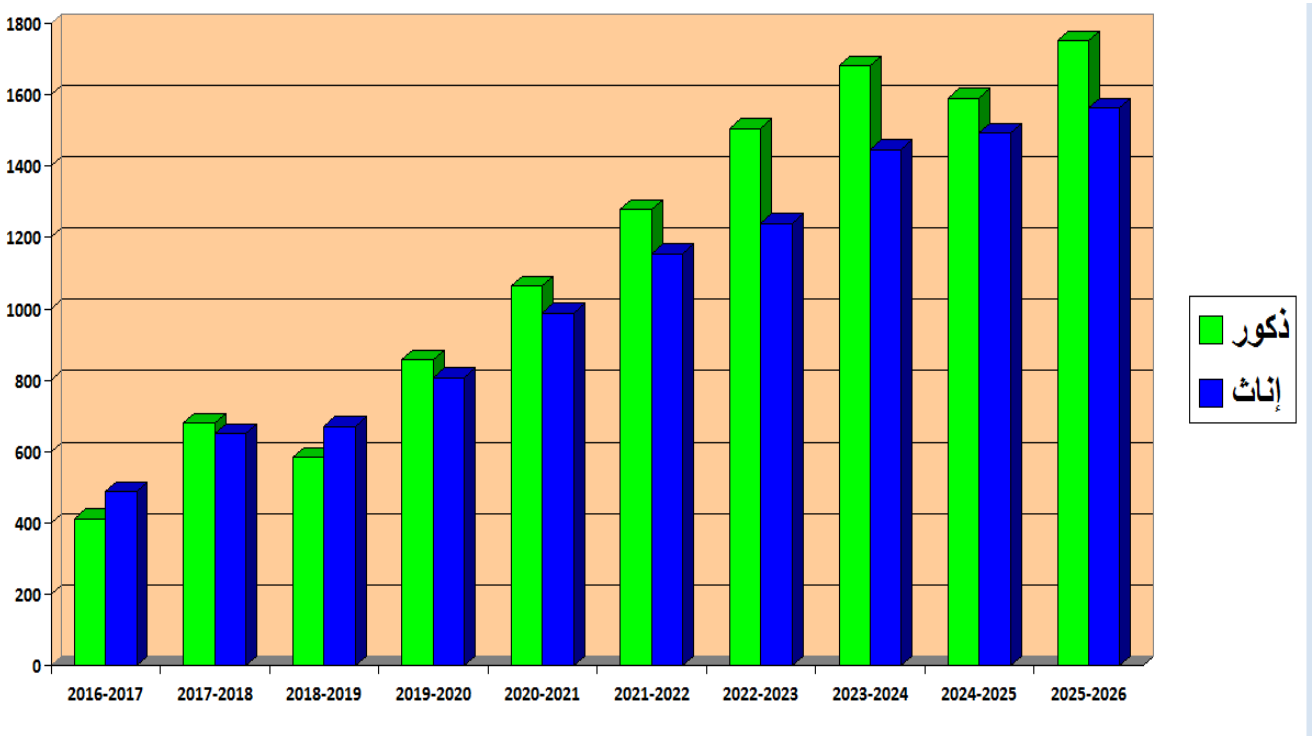


- خريجي المعهد التقني م/ المهرة للسنوات السابقة والذي بلغ (١٠٠٤) كما في الجدول:

| القسم | إدارة مكاتب | برمجيات حاسوب | محاسبة | اتصالات |
|---|---|---|---|---|
| ذكور | ١٤٨ | ١٤٥ | ٣٠٧ | ٤١ |
| إناث | ١٧٥ | ٦٦ | ١١٥ | ٧ |
| المجمـــــوع | ٣٢٣ | ٢١١ | ٤٢٢ | ٤٨ |

الشكل التالي يوضح عدد الطلاب المتخرجين من المعهد التقني خلال الأعوام السابقة:

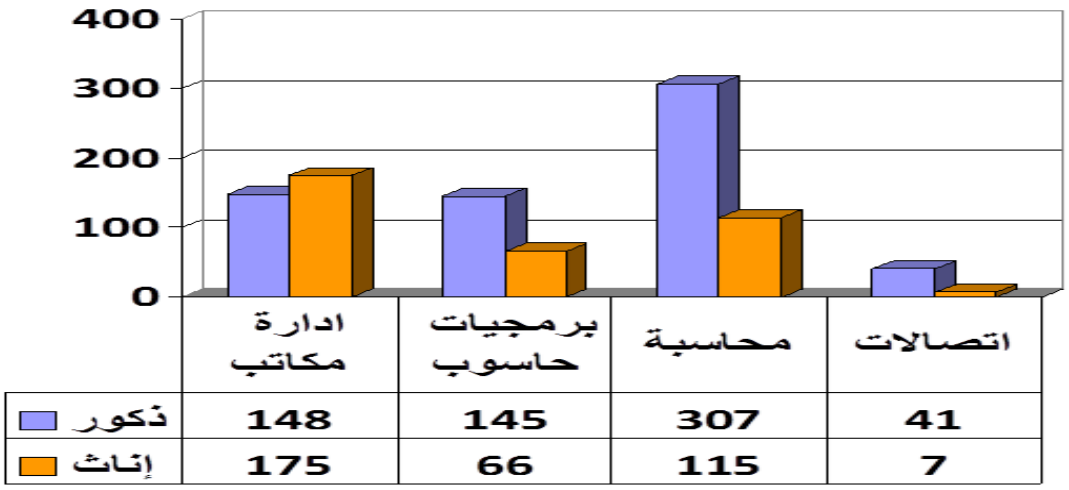

- مؤشرات التعليم العام الحكومي بحسب احصائيات مكتب التربية م/ المهرة للعام الدّراسي ٢٠١٥-٢٠١٦م كما يوضحها الجدول التالي:

| المرحلة | رياض الاطفال | الأساسية | الثانوية | الإجمالي |
|---|---|---|---|---|
| ذكور | ٣٣٠ | ١٢١٨٣ | ١٤٢٩ | ١٣٩٤٢ |
| إناث | ٣٥٩ | ١١٣٦٩ | ١٥٦٤ | ١٣٢٩٢ |
| المجمـــــوع | ٦٨٩ | ٢٣٥٥٢ | ٢٩٩٣ | ٢٧٢٣٤ |

- الاقبال المتزايد للطلاب اليمنيين وغير اليمنيين والالتحاق بفروع جامعات خاصة وحكومية بالنظام الموازي المفتوحة بالمحافظة.

**رابعا: اعتبارات العملية التعليمية:**

**١-الخطط والمناهج الدّراسية:**

إن الخطط والمناهج الدّراسية لأي كلية من كليات الجامعة يجب أن تكون مرآة تعكس الطموحات والأهداف التي يسعى النظام التعليمي بصفة عامة والتعليم الجامعي بصفة خاصة لتحقيقها، وحيث إن الفقرة (١٢) من المادة (١٥) من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٩٧م المعدل لقانون رقم (١٨) لسنة ١٩٩٥م قد أشارت إلى أهداف الجامعات اليمنية والتي تلخص في ثلاث مجموعات وهي:

❖ **أهداف مجال العلم:**

وتتلخص في إتاحة فرص الدراسة المتخصصة والمتعلقة بالطلاب في ميادين المعرفة المتخصصة لتلبية احتياجات البلاد من المتخصصين والفنيين والخبراء.

❖ **أهداف مجال البحث:**

تتلخص في تطوّر المعرفة بإجراء البحوث العلمية في مختلف مجالات المعرفة والاهتمام بتنمية التقنية (التكنولوجيا) وتطويرها والاستفادة منها في تطوير المجتمع وتشجيع حركة التأليف والنشر.

❖ **أهداف خدمة المجتمع:**

تتلخص في تقوية الروابط بين الجامعات والمؤسسات العامة والخاصة في البلاد وتوثيق الروابط العلمية والثقافية مع الجامعات والهيئات ومراكز البحوث والتطوير العلمية والأجنبية، وتقديم الدراسات والاستشارات الفنية المتخصصة لمختلف أجهزة الدولة ومؤسساتها العامة والمختلطة والمساهمة في إعداد أساليب العمل في مؤسسات وأجهزة الدولة وتقديم الحلول للمشاكل المختلفة، ورفع كفاءة العاملين في مؤسسات واجهزة الدولة، والمساهمة في برامج الإعداد والتأهيل أثناء الخدمة.

ولتحقيق تلك الأهداف ينبغي توفير مجموعة من المتطلبات واتباع مجموعة من المعايير التي تسهم في بناء خطط ومناهج دراسية متميزة للجامعة تتماشى مع التحديات المعاصرة، وتحقق الأهداف المنشودة ومنها:

- **متطلبات بناء الخطة الدراسية للمرحلة الجامعية:** تنعكس كفاءة الخطة الدراسية بمردودها الوطني حيث تقاس بمدى أهميتها في تنمية وإثراء شخصية المتعلم في مجالات تحديد وتشخيص وحل المشكلات المرتبطة بالتخصصية المهنية من خلال دراسة علمية مرتكزة على

البحث العلمي واستقراء الواقع المعاصر. ويجب إنشاء بعض اللجان الهامة وذلك لتأسيس وبناء خطط دراسية هادفة وفعالة تتميز بالنظرة المستقبلية القريبة المدى والبعيدة المدى بالنسبة للطالب والكلية والجامعة، ومن ثم للمجتمع، ولذلك يجب تشكيل لجان، ومن أهمها:

- **تشكيل لجنة الخطط الدراسية:**

إن صياغة وبناء وتأسيس الخطة الدراسية تحتاج إلى وجود لجنة دائمة تتولى هذه المهام وتمتلك من الصلاحيات ما يتيح لها اتخاذ إجراءات وقرارات غير تقليدية تقفز بالمؤسسة إلى الغاية المنشودة، وتكون هذه اللجنة على مستوى الكلية ومنبثقة من اللجنة الرئيسية بالجامعة. ويعتمد نجاح أي خطة أكاديمية بصورة كبيرة جدا على أعضاء اللجنة وما يتمتعون به من صفات علمية وأكاديمية وخبرة في مجال طرق ووسائل التعليم الحديثة. ومن الأمور التي ينبغي مراعاتها عند تشكيل لجنة الخطة الدراسية أن يكون فيها ممثل من كل قسم أو مرحلة دراسية إضافة إلى كفاءات وخبرات متميزة في مجال التخطيط للتعليم.

- **استحداث لجان أخرى مساعدة:**

و من أهم هذه اللجان لجنة ضمان الجودة والاعتماد (ستكون تابعة للجنة الخطط الدراسية بالجامعة) وستكون ممثلة في كل كلية، وذلك لمتابعة وتحقيق أجندة كل خطة والوقوف على وسائل تطورها وتوكيد جودتها. وهذه اللجان في كل كلية معني بها متابعة توصيف المقررات

وتزويد الأعضاء بالمطبوعات اللازمة وتجهيز دورات لهيئة التدريس والتعاقد مع المدربين كما أنها تقوم باستبيانات آراء الطلاب سواء في تقييم المادة العلمية أو في آرائهم عن أساتذتهم.

- **معايير بناء الخطط الدراسية للمرحلة الجامعية:**

لابد للخطة الدراسية الخاصة للمرحلة الجامعية من معايير أساسية، ومنها مراعاة مبدأ الأولويات من حيث الدين والوطن والمجتمع حتى الوصول إلى الطالب الذي يُعَد المستفيد الأول من هذه الخطط، وأيضا مراعاة الإمكانات الخاصة بالطالب والكلية من حيث الواقع والإمكانات المتاحة، وكذلك الأخذ بمفهوم الشمول والتكامل من ناحية احتياجات الطالب واحتياجات الوطن والمجتمع، وأيضا مراعاة المرونة للخطة الدراسية لكي تواكب التغيرات التي تطرأ على النظام التعليمي لأنه مرتبط بالحداثة وتجديد المعارف للأفضل، وكذلك مراعاة جانب الاستمرارية بحيث تكون الخطة الدراسية بناءة بشكل مستمر، وكذلك تكون الخطة ملائمة للعمل وبخاصة في وجود ما يسمى بفريق العمل، وكذلك مطابقة المنهج لأهدافه الدراسية بالكلية والجامعة في ضوء السياسة التعليمية، ووضوح أهداف المنهج بأبعاده الثلاثية من حيث البعد المعرفي والمهاري والوجداني، وكذلك شمول الخطة الدراسية لتوصيف المقرر ومفرداته والكتب الدراسية والمراجع العلمية المساندة، وكذلك مراعاة الخطة الدراسية للحد الأدنى والأقصى من الوحدات التدريسية بالجامعة، وكذلك توزع المقررات الدراسية للخطة على مستويات لا يقل عددها عن ثمانية مستويات، وكذلك وجود البرامج الأكاديمية التي تخدم الخطة داخل الجامعة، وأيضاً وجود ترقيم موحد للمقررات وفقا

لنظام القسم والكلية لتفادي الازدواجية بين الأقسام العلمية المختلفة ذات العلاقة داخل الجامعة، وكذلك التزامها بلائحة الجامعة والتعليم العالي. كذلك يجب أن تتضمن الخطة الدراسية الاحتياطات الإضافية للكلية (معامل – أعضاء هيئة تدريس – تجهيزات – فنيين... الخ).

وفي ضوء ذلك ستعتمد الجامعة في بناء الخطط الدراسية بالجامعة على مجموعة من المعايير يمكن تصنيفها إلى محورين رئيسين هما:

**المعايير عامة:**

ويقصد بها مجموعة المعايير التي لابد أن تتوفر في أي نوع من أنواع التخطيط، وتتضمن ما يلي:

- مراعاة مبدأ ترتيب الأولويات: وهذا يستدعي ترتيب المشروعات التي تتضمنها الخطة وفقا لأهميتها على أساس: نبدأ بما هو أكثر أهمية وننتهي بما هو أقل أهمية.
- مراعاة الواقع والإمكانات المتاحة: لكي تكون الخطط الدراسية واقعا ملموسا يمكن تحقيقها وتنفيذها، لابد من مراعاة الوضع الراهن بكافة ظروفه وأبعاده وإمكاناته الحالية والمتوقعة.
- الأخذ بمفهوم الشمول والتكامل: ويقصد بالشمول هنا أن يراعى عند وضع الخطة أن تكون شاملة لجميع الجوانب ومتضمنة لجميع العوامل والعناصر، والتي لها دورها في العملية التربوية. والتكامل يستدعي دراسة العلاقات بين الجوانب المتعددة، ومعرفة تأثير كل جانب

على الجوانب الأخرى سلباً وإيجاباً بحيث تتضافر كل هذه الجوانب لتحقيق أكبر قدر ممكن من الأهداف بطريقة اقتصادية وفعالة.

- دقة البيانات والإحصاءات: إذ لابد من استناد الخطة الدراسية على بيانات صحيحة وإحصاءات دقيقة، وبدونها لا يمكن للخطة أن تحقق أهدافها.
- المرونة: ولابد أن تكون الخطة مرنة، فقد يحدث عند التنفيذ ظروف غير متوقعة أو تطرأ أحداث لم تكن في الحسبان، ويستدعي هذا إدخال تعديلات على الخطة بحيث تسير دائما نحو تحقيق الهدف المنشود متخطية كل ما يقابلها من مشكلات وما يصادفها من عقبات.
- الاستمرارية: إذ يجب أن تكون عملية رسم وبناء الخطط الدراسية عملية مستمرة متصلة وليست لفترة محدودة (فترة إنشاء الجامعة)، حتى لا تصاب بالجمود والتخلف وعدم مسايرة ومساندة الاتجاهات التربوية الحديثة.
- العمل بروح الفريق: فبناء الخطط الدراسية لا يجب أن يقتصر على مجموعة دون أخرى بل يشترك فيها الجميع كل حسب اتصاله بها.

**المعايير الخاصة:**

ويقصد بها مجموعة المعايير التي لابد أن تتوفر في التخطيط في المجال التربوي على وجه الخصوص، وتتضمن ما يلي:

- التوافق التام بين محتويات الخطة الدراسية وكل من رسالة الجامعة والكلية وأهدافهما، في ضوء السياسة التعليمية للجمهورية اليمنية.

- تحديد البرامج الدراسية اللازمة لتحقيق أهداف الكلية ورسالتها بما يضمن عدم الازدواجية.
- التحديد التام لكل مكون من مكونات الخطة الدراسية، وبخاصة ما يتعلق بالمناهج الدراسية.
- تنوع أهداف المناهج الدراسية لتشمل جميع جوانب النمو المعرفية والمهارية والوجدانية.
- الالتزام بمعايير الجامعة المتعلقة بعدد الوحدات الدراسية لكل مقرر.
- اتباع نظام موحد لتمييز كل مقرر من مقررات البرامج الدراسية بالخطة.
- التوصيف الدقيق لمقررات البرامج المختلفة، بحيث يتضمن: وصفاً مختصراً للمقرر، وأهدافه، ومفرداته، ووسائل تنفيذه، وطرق التقويم المتبعة، والكتاب المقرر، والمراجع المقترحة.
- الالتزام بعدد المستويات الدراسية لكل برنامج، والحد الأدنى لعدد الوحدات لكل مستوى.
- التأكيد على الترابط والتكامل بين الجانب النظري والتطبيقي والميداني بالخطة الدراسية.
- يجب أن تتضمن الخطة الدراسية الاحتياجات الإضافية للكلية (معامل – تجهيزات– أعضاء هيئة تدريس– فنيين–... الخ) وذلك لتمكين الكلية من تطبيق الخطة المقترحة.

- **إجراءات إعداد الخطة الدراسية لجامعة المهرة:**

- **تحديد الرؤية للخطة الدراسية:**

من الواجب تحديد ووجود رسالة ورؤية للخطة الدراسية للكليات المقترحة. وهذا من أهم معايير الاعتماد الأكاديمي والذي يرفع من ترتيب الجامعات على مستوى العالم ويضمن لها الاعتماد، بالإضافة إلى تحديد الميزة التنافسية للكلية وذلك من خلال بعض الجوانب مثل جودة

المنتج، وهو الطالب، ومدى تميزه المعرفي العلمي والعملي المتمثل في المهارات التي أجادها ومستوى الإبداع لديه، وكذلك وجود طاقم أعضاء هيئة التدريس المميزين الذين يستطيعون تحقيق جودة في التعليم، وكذلك العملية التشغيلية من حيث البرامج التعليمية وجودتها ووضوح خططها وإمكانية تطبيقها وإجراءات القياس بها، وكذلك علاقتها مع الجهات المستفيدة مثل سوق العمل والاحتياج المهني والمؤسسات الحكومية والأهلية وبناء علاقة شراكة طويلة الأمد معها.

- **تحديد أهداف ومخرجات البرامج:**

إن لتحديد ووضوح الأهداف لأي خطة دراسية غاية عليا وهي تتمثل في مخرجات كل خطة خاصة ببرنامج أكاديمي أو كلية، ويكون ذلك بصورة واضحة الملامح ورؤية مستقبلية ثاقبة تتماشى مع تغيرات الحياة المعاصرة، وذلك وفقا لمعايير الاعتماد الأكاديمي على المستوى الوطني والدولي الخاصة بهذه الخطة وفقا للتعريفات التالية:

- لابد لأهداف الخطة أن تصف الإنجاز المتوقع للخريج.
- لابد للمخرجات أن تصف ما يعرفه الطالب وما يستطيع عمله وقت تخرجه، وما هي المقررات أو الأنشطة العلمية والأكاديمية التي سوف تسهم في تحقيق كل هدف وكل مخرج في البرنامج.
- **آلية اختيار المقررات:**

وسيتم ذلك باختيار عناصر ووحدات المقرر اللازمة والتي يجب أن يدرسها الطالب ومن ثم تجميع هذه الموضوعات حسب تقاربها وترابطها وإنمائها إلى بعضها بعضاً، ومن ثم الوصول

إلى العنوان المناسب للمقرر وإعطاء هذه الموضوعات الوزن الملائم من حيث عدد الساعات المعتمدة وساعات الاتصال ومدى الحاجة إلى ساعات العملي والموضوعات المعرفية التي يجب أن يعرفها الطالب بعد تخرجه وتحديد المراجع العلمية الحديثة التي تضم الموضوعات التي تم تحديدها. وهذه الطريقة تعطينا ضمانا بأن اختيار المقرر لم يكن بناءً على أفضلية ولمعان اسم المقرر بل من أجل المحتوى المعرفي الذي تم تحديده. وهكذا نكون قد حصلنا على توازن يحفظ لنا التناسب بين أهداف ومدخلات البرنامج الأكاديمي وبين المخرجات (الطالب)، ونكون قد تأكدنا من عدم وجود أي تشابه أو تكرار في محتوى المقررات الموجودة في هذه الخطة.

وهذه بعض النقاط التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند اختيار المقررات وهي:

- اسم المقرر وأهدافه وتحديد المحتوى الدراسي الذي يمكن أن يدرس فيه هذا المقرر في ضوء التوزيع الشامل والمتوازن للمقررات في البرنامج.
- تحديد عدد الساعات المعتمدة وعدد ساعات النظري وعدد ساعات العملي التي تتناسب وحجم المقررات علميا وأكاديميا.
- تحديد مخرجات ومهارات التعلم للمقرر، وتحديد آلية قياس وتقويم أداء الطالب في المقرر (يفضل التقويم المستمر والمعتمد ليس فقط على المستويات الدنيا في التفكير مثل الحفظ والاستذكار ولكن يتناول الطرق الحديثة في التقييم وهي المستويات العليا في التفكير كالاستنباط والتطبيق وما إلى ذلك من طرق غير تقليدية).

- تحديد مرجع علمي متميز يكفل للطالب وصوله لأحدث المعلومات المعرفية في هذا التخصص، وتحديد الكتب المرجعية التي يمكن أن يستعين بها الطالب وأستاذ المقرر كل على حدة.

- **سبل تحقيق أهداف الخطط الدراسية:**

أن جامعة المهرة ستلتزم في تنفيذ الخطة الدراسية بما يلي:

(١) تحديد أهداف الكلية:

أ- تحديد احتياجات سوق العمل من مؤسسات حكومية أو قطاع خاص من خلال الاعتماد على الدراسات الميدانية والمعلومات الإحصائية المتوفرة في الجهات المعنية.

ب- تحديد الاتجاهات العالمية المعاصرة في مجالات التطور العلمي والتقني من خلال ما تشير إليه البحوث والدراسات العلمية وأدبيات المجال.

ج- دراسة رسالة الجامعة ورؤيتها وتحليلها.

(٢) تحديد برامج الكلية: في ضوء أهداف الكلية، ومعايير الجودة والاعتماد.

(٣) تحديد المدخلات (بشرية – مادية):

أ- تتضمن المتطلبات البشرية اللازمة لتنفيذ البرامج الدراسية: أعضاء هيئة التدريس والفنيين والمعاونين، والطلاب من حيث قدراتهم، وشروط قبولهم... الخ.

ب- كما تتضمن المتطلبات المادية: القاعات الدراسية، والبنية الأساسية، والمكتبات، والمعامل والأجهزة... الخ.

(٤) اختيار المقررات وتوصيفها:

أ- يتم اختيار المقررات في ضوء الأهداف المنشودة وما هو متوفر من عناوين للمقررات على أساس أن يكون محتوى هذا المقرر متمشياً مع تلك الأهداف، ويسهم في تحقيق المخرجات المأمولة في ضوء المدخلات المتاحة.

ب- يتم توصيف كل مقرر في ضوء أهدافه بحيث يتضمن: اسم المقرر باللغة العربية والإنجليزية، ورمزه ورقمه، وعدد الوحدات وتصنيفها (نظري- عملي)، ثم تعريف موجز بالمقرر، وأهدافه، ومفرداته، ووسائل تنفيذه، وطرق التقويم، والكتاب المقرر، والمراجع المقترحة.

(٥) إعداد الصورة المبدئية للخطة الدراسية: تُكلف الأقسام العلمية بإعداد الصورة المبدئية للخطة الدراسية في ضوء الإجراءات السابقة والمعايير المتبعة لإعداد الخطط الدراسية.

(٦) تقويم الخطة الدراسية وتطويرها:

- يتم عرض الصورة المبدئية للخطة الدراسية على مجالس الأقسام العلمية لدراستها وكتابة ملاحظاتهم عليها ومن ثم تعديلها.
- تُرفع للجنة الخطط بالكلية لدراستها مرة أخرى ورفعها إلى لجنة الخطط والمناهج بالجامعة لمراجعتها في ضوء معايير الاعتماد والجودة.

- يتم عرض الخطة على جهات تحكيم ، وبناءً على مرئيات جهات التحكيم تُعاد للأقسام العلمية مرة أخرى لإكمال اللازم.
- تبدأ مرحلة الاختبار العملي للخطة، حيث تُجمع الملاحظات والصعوبات التي تظهر في مرحلة التنفيذ لتؤخذ في الحسبان في مرحلة تطوير الخطة.

**خامسا: الاعتبارات الخاصة بمخرجات العملية التعليمية:**

يقصد بمخرجات العملية التعليمية الخرجين من كليات الجامعة والذين يمثلون المنتج النهائي والتام، الواجب الاستفادة منه بأكبر قدر ممكن على كل من المستويين المحلي والإقليمي، فمن أوليات كليات جامعة المهرة المقترح إنشاؤها ما يلي:

- إعداد متخصصين في المجالات التنموية المختلفة الذين سيسهمون في نهضة المجتمع التنموية والاقتصادية.
- تهيئة المتخصصين للعمل في مؤسسات الدولة والمؤسسات الخاصة والشركات المختلفة ومؤسسات البحوث العلمية.
- تجهيز وإعداد خريجي الكليات بالشكل والمضمون الذي يمكنهم من المشاركة بإيجابية في حل قضايا التنمية الشاملة.
- إرفاد السوق المحلية والإقليمية بعمالة ماهرة معدة إعداداً يتناسب مع ظروف المرحلة ومتطلبات العصر.

# الفصل الرابع

## الإمكانيات المتوفرة ومتطلبات إنشاء الجامعة وجدواها القريبة والبعيدة

## الإمكانيات المتوفرة ومتطلبات إنشاء الجامعة وجدواها على المدى القريب والبعيد

### البنية الجامعية المتوفرة في محافظة المهرة:

هناك مجموعة من مقومات البنية التحتية لإنشاء الجامعة في المهرة وقد أشير إلى بعضها سابقاً، ومنها:

- **كلية التربية وبنيتها التحتية:**

ستؤول كافة الأصول الثابتة لكلية التربية القائمة حالياً في مدينة الغيضة، التابعة لجامعة حضرموت إلى جامعة المهرة، وستصبح هذه الأصول النواة الأولى لجامعة المهرة عند الافتتاح. وهذه الكلية تمتلك موارد بشرية وبنية تحتية جيدة ويمكن الاعتماد عليها في المرحلة الأولى لتكوين الجامعة مع إضافات بسيطة. وفيما يلي وصفاً موجزاً للإمكانيات المتوفرة في هذه كلية التربية المهرة:

**أولا: القدرات البشرية:**

جدول(١١) أعضاء الهيئة التدريسية ومساعديهم من اليمنيين العاملين بكلية كلية التربية المهرة والمبتعثين حتى العام الجامعي ٢٠١٥/٢٠١٦م:

| القسم أو التخصص | الدرجة العلمية | | | | | المبعوثين لدراسة | | الاجمالي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | استاذ | استاذ مشارك | استاذ مساعد | مدرس | معيد | الماجستير | الدكتوراه | |
| التربية وعلم النفس | ١ | ١ | | ١ | – | | ١ | ٤ |
| قرآن كريم وعلومه | | | | | | ٢ | ٢ | ٤ |
| دراسات إسلامية | ١ | | ٢ | | ١ | ١ | ٣ | ٨ |
| لغة عربية | | ٢ | ١ | | ١ | ٢ | ١ | ٩ |
| رياضيات | | | ١ | | ٢ | ٢ | | ٥ |
| لغة إنجليزية | | | | | ١ | ٣ | ٣ | ٣ |
| اجتماعيات | | | | | | | ١ | ١ |
| فيزياء | | | | | | | ١ | ١ |
| حاسوب | | | ١ | | | | | ١ |
| **الإجمالي** | **٢** | **٣** | **٥** | **١** | **٥** | **١٠** | **١٢** | **٣٨** |

كما يبلغ عدد الموظفين والمتعاقدين في الوظائف الإدارية والخدمية بكلية التربية ٢٠١٥/٢٠١٦م (٤٦ ) تتدرج مؤهلاتهم ما بين:

أستاذ مساعد، ومدرس، وبكالوريوس، دبلوم جامعي، ثانوية عامة، معاهد فنية، ما دون الثانوية.

**ثانيا: البنية التحتية لكلية التربية:**

افتتحت كلية التربية في العام ١٩٩٨م. وتقع الكلية في مركز مدينة الغيضة داخل الحرم الجامعي محاطة بسور ويضم المبنى الرئيسي للكلية، مكون من طابقين، بالإضافة إلى امتلكها ما يلي:

- **سكن طلابي داخل سوق الغيضة مع مرافق خاصة به مؤجرة.**

- **أرضة مسورة ومبنى بداخلها تستعمل حالياً كمخزن قريباً من مبنى الكلية.**

- **المعامل والمختبرات**

  - معمل الوسائل التعليمية.
  - معامل الحاسوب .
  - معمل الفيزياء.

- **المعاهد التقنية والصحية وبنيتها التحتية:**

الكادر البشري للمعاهد التقنية والصحية وبنيتها التحتية يمكن أن يستفاد منها على نحو تكاملي عند افتتاح الجامعة.

- **الكادر البشري المتخصص من القوى العاملة في المؤسسات الحكومية والخاصة بالمحافظة والكادر البشري المبتعث للدراسة في دول عدة بمختلف التخصصات العلمية:**

كما أن للمحافظة ثروة بشرية مؤهلة في أغلب التخصصات العلمية من حملة الماجستير والدكتوراه العاملين في المؤسسات الحكومية والخاصة، بالإضافة إلى مجموعة مبتعثين في العديد من الدول للدراسة في مجالات علمية وتخصصية متعددة، ويمكن الاستفادة منهم ككادر بشري للجامعة في تخصصاتهم العلمية التي يحملونها، وفتح المجال أمامهم للإبداع والإسهام في رقي ونهضة المجتمع، بدلاً ترك تلك العقول تهاجر باحثة عن عمل وسبل عيش رغيد في غير مجتمعها.

**الكليات والبرامج الدراسية المقترحة:**

لقد تم تشكيل لجان رئيسية تخصصية بموجب قرار سيادة محافظ محافظة المهرة الشيخ محمد عبدالله كدة، لتحديد واختيار الكليات والبرامج الأكاديمية المطلوبة لجامعة المهرة. وقامت هذه اللجان بإتباع منهجية علمية تعتمد على أسس ومعايير محددة لتحديد الكليات والتخصصات المناسبة للجامعة. وفي هذا الخصوص استفادت من المنهجية التي تم إتباعها من قبل مركز الاستشارات، الجامعة الأردنية، في تحديد البرامج الأكاديمية لجامعة عمران. وسيتم تعميم هذه المنهجية على اللجان للاسترشاد بها في أداء مهامها. وبشكل موجز يمكن الإشارة إلى عدد من الأسس والمعايير التي تم وضعها في الاعتبار عند اختيار الكليات والتخصصات المناسبة للجامعة وهي:

١. توافق وانسجام الكليات والتخصصات مع رؤية ورسالة الجامعة

٢. تلبية احتياجات التنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للمنطقة بشكل خاص والوطن بشكل عام.

٣. تجنب التكرار في التخصصات النوعية بالنسبة للجامعات اليمنية الأخرى.

٤. تميز الجامعة في بعض التخصصات بالنسبة للجامعات اليمنية الأخرى.

٥. يتم اختيار الكليات والبرامج الدراسية التي تتميز بالتركيز على التعليم الإنتاجي في القطاعات السمكية والزراعية– الصناعية والبتروكيماويات خاصة، واستغلال المياه الجوفية واستكشاف الصحراء بحيث تصبح الجامعة رائدة في هذا المجال على المستوى الوطني.

٦. تقليص عدد التخصصات التقليدية إلى الحد الأدنى الضروري لتلبية احتياجات سوق العمل.

٧. إدراج تخصصات جديدة غير نمطية تتقاطع فيها تخصصات مختلفة.

٨. إدراج تخصصات نوعية مناسبة للفتيات لتشجيع الإقبال على التعليم العالي.

٩. أن تتناسب التخصصات مع الظروف الاقتصادية والبيئية الحالية للمنطقة وأن تكون مبررة من ناحية الجدوى الاقتصادية.

١٠. أن تكون تكلفة فتح التخصصات ممكنة ومعقولة.

١١. الأخذ بعين الاعتبار مقترحات ذوي الاختصاص بشأن التخصصات المناسبة على أن لا تتعارض هذه المقترحات مع المعايير والأسس المحددة بعاليه، وعلى أن يتم فحصها واختبارها وفقاً للمنهجية المتبعة.

١٢. التركيز على التخصصات النوعية التي تؤدي إلى الطلب والإقبال عليها من طلاب دول الجوار كما أثبتت ذلك تجربة قسم التربية البدنية في كلية التربية بالمكلا. وعلى سبيل المثال فإن إنشاء كلية التعليم المفتوح تهتم بتأهيل الموظفين عن بعد ستمثل عامل جذب للكثير من الطلاب المهتمين بهذه المجالات وخاصة بين أوساط المهاجرين اليمنيين على مستوى العالم وأبناء دول الجوار والعاملين في القطاعين العام والخاص.

**الكليات والتخصصات المقترحة:**

وتم إعداد مقترح أولي بالكليات والتخصصات التي ستتضمنها الجامعة استناداً إلى نتائج لقاءات عدة ومناقشات مستفيضة أجرتها اللجان المكلفة بإعداد الدراسات لإنشاء جامعة المهرة والكليات

المقترحة مع المختصين بالتعليم العالي وأصحاب الرأي، وقد أقرت اللجنة التحضيرية للإعداد لإنشاء جامعة المهرة في اجتماعاتها هذا المقترح، واقترحت أن تبدأ الجامعة عند إعلانها بكلية التربية القائمة حالياً في المهرة، وكليتين مقترحة تم إعداد دراستها وبذلك تفتح الجامعة بقوام ثلاث كليات وهي :

١. **كلية التربية:** ( القائمة حالياً وبإضافة بعض الأقسام: منها قسم حاسوب رياضيات، وقسم معلم صف... الخ).
٢. **كلية العلوم الإدارية:** يقترح أن تفتتح بثلاثة أقسام هي: ( قسم علوم إدارية، وقسم محاسبة، وقسم نظم معلومات والاتصالات).
٣. **كلية البنات: يقترح** أن تفتتح بـ ( قسم رياض أطفال، وقسم فيزياء).

**وعلى أن تضاف إليها كليات أخرى ضمن خطة مستقبلية، ومنها:**

١. كلية الطب والعلوم الصحية.
٢. كلية الهندسة.
٣. كلية تكنولوجيا المعلومات.

ويبين الجدول (١٢) التخصصات المقترحة في كل كلية. مع العلم بأنه سيتم تمحيص التخصصات الأكثر ملائمة للمنطقة وفقاً للمعايير والأسس أعلاه، والبت بشكل نهائي في التخصصات المناسبة بناءاً على توصيات اللجان الرئيسية التخصصية، والتي ستحدد بشكل

علمي الكليات والتخصصات المناسبة عند تقديم تقاريرها النهائية في الفترة المحددة لاستكمال مهامها.

جدول (١٢) مقترح أولي بالكليات والتخصصات المقترحة في جامعة المهرة:

| م | الكلية المقترحة | القسم /التخصص المقترح | مستوى التأهيل | سنة الافتتاح | ملاحظات |
|---|---|---|---|---|---|
| | كلية التربية والعلوم | حاسوب رياضيات | بكالوريوس | ٢٠١٧ | تستحدث التخصصات المذكورة الى جانب التخصصات الحالية الموجودة بكلية التربية. |
| | | معلم صف | بكالوريوس | ٢٠١٧ | |
| | | علوم إنسانية | بكالوريوس | ٢٠١٨ | |
| | | أحياء | | | |
| | | كيمياء | | | |
| | كلية العلوم الإدارية | علوم إدارية | بكالوريوس | ٢٠١٧ | |
| | | محاسبة | بكالوريوس | ٢٠١٧ | |
| | | نظم معلومات واتصالات | بكالوريوس | ٢٠١٧ | |
| | | اقتصاد | | | |
| | كلية البنات | رياض الأطفال | بكالوريوس | ٢٠١٧ | بالاستفادة من الاقسام المناظرة بكلية التربية |
| | | الفيزياء | بكالوريوس | ٢٠١٧ | |
| | | تدبير منزلي | | | |
| | | الحاسوب | | | |
| | كلية الطب والعلوم الصحية | أسنان | بكالوريوس | ٢٠١٩ | |
| | | التمريض | بكالوريوس | ٢٠١٩ | |
| | | طب بشري | | | |
| | | الصيدلة | | | |
| | | الأشعة | | | |
| | | المختبرات الطبية | | | |
| | كلية الهندسة | هندسة موارد مائية | بكالوريوس | ٢٠٢٠ | |
| | | هندسة إلكترونية | بكالوريوس | ٢٠٢٠ | |
| | | هندسة إنشائية | | | |
| | | هندسة بتروكيماوية | | | |
| | | هندسة مكامن نفطية | | | |
| | كلية تكنولوجيا المعلومات | هندسة برمجيات | بكالوريوس | ٢٠١٨ | |
| | | نظم معلومات | | | |
| | | الشبكات | بكالوريوس | ٢٠١٨ | |
| | | تكنولوجيا المعلومات | | | |

**افتتاح البرامج الدراسية وتوسيع الطاقة الاستيعابية للجامعة:**

وفقاً للمؤشرات السكانية لمحافظة المهرة وحاجة السوق للكوادر البشرية المؤهلة فقد قدرت الطاقة الاستيعابية للجامعة بحوالي أكثر من: (٥٠٠٠) طالباً وطالبة، وسيتم الوصول إلى هذه الطاقة الاستيعابية على أساس متدرج على مدى عشر سنوات. وتتوزع توسيع الطاقة الاستيعابية خلال هذه المدة بحسب الجدول مضافاً اليه أعداد الطلاب بكلية التربية الموجودة حالياً والتي يبلغ إجمالي الطلاب فيها (٧٤١) طالب وطالبة.

**جدول (١٣) خطة توسيع الطاقة الاستيعابية للجامعة للكليات والتخصصات الجديدة:**

| الكلية | تقديرات عدد الطلبة المسجلين في جميع التخصصات وجميع المستويات بحسب السنوات | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ١٧/١٦ | ١٨/١٧ | ١٩/١٨ | ٢٠/١٩ | ٢١/٢٠ | ٢٢/٢١ | ٢٣/٢٢ | ٢٤/٢٣ | ٢٥/٢٤ | ٢٦/٢٥ |
| التربية والعلوم | ١٠٠ | ١٥٠ | ٢٠٠ | ٣٠٠ | ٣٠٠ | ٣٥٠ | ٣٥٠ | ٤٠٠ | ٤٥٠ | ٦٠٠ |
| العلوم الادارية | ٢٠٠ | ٣٠٠ | ٣٥٠ | ٤٠٠ | ٤٠٠ | ٤٠٠ | ٤٥٠ | ٥٠٠ | ٥٥٠ | ٧٥٠ |
| البنات | ١٥٠ | ٢٠٠ | ٢٥٠ | ٣٠٠ | ٣٠٠ | ٣٥٠ | ٣٥٠ | ٤٠٠ | ٤٥٠ | ٥٥٠ |
| الطب والعلوم الصحية | - | - | ٢٠٠ | ٤٠٠ | ٥٥٠ | ٦٥٠ | ٦٥٠ | ٧٠٠ | ٨٠٠ | ٩٥٠ |
| الهندسة | - | - | - | ٢٠٠ | ٤٠٠ | ٤٥٠ | ٥٠٠ | ٥٠٠ | ٧٠٠ | ٨٥٠ |
| تكنولوجيا المعلومات | - | ١٠٠ | ١٥٠ | ٢٠٠ | ٣٥٠ | ٤٠٠ | ٤٠٠ | ٦٠٠ | ٦٥٠ | ٧٥٠ |
| **الإجمالي** | **٤٥٠** | **٧٥٠** | **١١٥٠** | **١٨٠٠** | **٢٣٠٠** | **٢٦٠٠** | **٢٧٠٠** | **٣١٠٠** | **٣٦٠٠** | **٤٤٠٠** |

**تقدير الإحتياجات الفنية والمادية والبشرية:**

تمتلك الكلية القائمة حالياً بنية أساسية مقبولة تفي بحاجة التخصصات القائمة، بالإضافة إلى إمكانية الاستفادة من بنيتها التحتية لبعض الكليات المقترحة عند الافتتاح، ولكن الجامعة ستحتاج إلى تكاليف رأسمالية كبيرة لتطوير البنية القائمة وإنشاء المباني والمرافق الأخرى في الحرم الجامعي وكذلك توريد تجهيزات للتخصصات الجديدة في الكليات المقترحة. وستبين الدراسات الخاصة بإنشاء الجامعة هذه التكاليف والتي على ضوئها سيتم تحديد الأولويات ووضع خطة التشييد بما يتلاءم وحجم التمويل الذي يمكن أن تقدمه الدولة أو الجهات الخارجية.

**أولاً: الاحتياجات الفنية:**

لكي تؤدي الجامعة رسالتها على أكمل وجه هناك ضرورة للبحث عن التمويل من الدول المانحة أو الحصول على قرض لتمويل وضع التصاميم الهندسية لمنشآت الجامعة ووضع المواصفات الخاصة بالتجهيزات وتوريد تجهيزات حديثة تتلاءم واحتياجات الكلية من الأجهزة والمعدات المتطورة لتحقيق تعليم نوعي مواكب للمرحلة ويحقق أهداف الجامعة.

وتتمثل الاحتياجات الفنية في إعداد الدراسات التفصيلية والخاصة بالبنية التحتية للجامعة ومنشآتها وأصولها المنقولة مثل التجهيزات والأثاث، وكذلك الدراسات المتعلقة بإعداد المناهج والأنظمة الأكاديمية والإدارية والمالية، ويمكن أن يتم تنفيذ هذه الدراسات بواسطة لجان كفؤة من ذوي الاختصاص والخبرة أو عن طريق التعاقد مع شركة متخصصة في المجالات المطلوبة.

وفيما يلي قائمة أولية بالدراسات المطلوبة لإخراج هذا المشروع الوطني إلى حيز التنفيذ وعلى النحو التالي:

١. تطوير مناهج البرامج التخصصية الحالية المعمول بها في الكلية القائمة حالياً.
٢. تحديد البرامج التخصصية وجداولها من واقع مسح المؤشرات السكانية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية في منطقة خدمة الكلية. وستشمل الدراسة كذلك تحديد الطاقة الاستيعابية لكل برنامج تخصصي وخطة عمل هذه البرامج للسنوات المقبلة.
٣. إعداد مناهج البرامج التخصصية بشكل تفصيلي ومناسب مع الأخذ في الاعتبار وملاءمتها لظروف واحتياجات المنطقة، وكذلك تحديد المراجع والمواد المطلوبة لتنفيذ هذه المناهج.
٤. دراسة التكلفة الرأسمالية لمشروع البنية الأساسية وخطة تنفيذ المشروع وستشمل هذه الدراسة إعداد التصاميم المعمارية والإنشائية لمباني ومرافق الجامعة.
٥. دراسة الاحتياج من التجهيزات والأثاث بما يتلاءم والبرامج التخصصية بالإضافة إلى إعداد كراسات المواصفات التفصيلية لهذه التجهيزات.
٦. تحديد الاحتياج من أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم وإعداد خطة تأهيلية لأعضاء الهيئة الأكاديمية.
٧. إعداد إستراتيجية لتشغيل وتطوير الجامعة لفترة لا تقل عن ٢٥ عاما.
٨. إعداد أنظمة الجامعة والتي تشمل أنظمة الإدارة والتعيين والترقية والتقييم ومراقبة الجودة وتطوير المناهج .... إلخ.

٩. إعداد أنظمة شؤون الطلاب بما في ذلك لوائح القبول والتسجيل والتخرج واللوائح المنظمة لدوائر شؤون الطلاب.

١٠. إعداد الهيكل التنظيمي للجامعة وآليات الإشراف عليها.

١١. إعداد الأنظمة الإدارية والمالية وتحديد مهام ومسئوليات الرؤساء المباشرين لجميع الأقسام والإدارات.

١٢. إعداد تصور عن تنظيم العلاقات الخارجية للجامعة ودورها في المجتمع.

**ثانياً: الاحتياجات التدريبية:**

يجب رفد الجهاز الأكاديمي والإداري للجامعة بكوادر من الحاصلين على أعلى الدرجات العلمية والمتميزين دراسة وتأهيلاً والقادرين على أداء مسؤولياتهم بكفاءة وفعالية لأن الثروة الحقيقية لأي مؤسسة تعليمية هو كادرها الأكاديمي والإداري الذي يعكس مستواهم وعددهم مؤشراً هاماً لقياس كفاءتها التعليمية. وتتلخص الاحتياجات التدريبية للجامعة فيما يلي:

١. تأهيل قيادات الجامعة والكليات تأهيلاً قصيراً في مجال الإدارة والإشراف.

٢. تأهيل أعضاء هيئة التدريس المساعدة للحصول على درجات الماجستير والدكتوراه.

٣. التعاقد مع مؤسسة متخصصة لتطوير مناهج التخصصات الجديدة.

٤. التعاقد مع مؤسسة متخصصة في إدارة مؤسسات التعليم العالي لتقديم الاستشارة في تدريب القيادات الأكاديمية والإدارية.

**بعض الرؤى بشأن اتجاهات العمل المستقبلي للجامعة:**

١- تشكيل لجان أنصار للجامعة تقوم بالترويج وحشد إمكانيات المجتمع المحلي وفي المهجر للمشاركة بفعالية في إنشاء الجامعة عبر التعرف على مقترحاتهم وإمكانيات المساهمة في جهود بناء ودعم الجامعة. ولهذا الغرض يتم عقد لقاءات وورش عمل في الداخل والخارج.

٢- يتم استقطاب مستثمرين لأنشاء مساكن طلابية ومساكن لأعضاء هيئة التدريس والعاملين داخل الحرم الجامعي مع المنشآت الخدمية الأخرى مثل الأسواق ومركز خدمات الطالب والمنشآت الترفيهية.

٣- تشجيع الصناديق الخيرية ورجال الاعمال لتقديم منح داخلية للطلاب المتفوقين وكذلك الطلاب غير القادرين على مواجهة تكليف التعليم.

٤- يتم تركيز الكليات داخل حرم جامعي وحيد وذلك لما له من فوائد متعددة ومنها خلق بيئة تعليمية آمنة وبيئة اجتماعية متكاملة وجاذبة للناس.

٥- يتم إعداد برامج الجامعة وفقاً لتوجهات التعليم العالي التكنولوجي أي بالتركيز على الجوانب التطبيقية والمهارية واعتماد طرائق التدريس الحديثة.

٦- اعتماد سياسة المرونة في تعديل وتغيير واستحداث التخصصات بما يلبي احتياجات الطلب على التعليم واحتياجات التنمية ومتطلبات سوق العمل.

٧- التركيز على القيام بأدوار غير تقليدية فيما يخص الخدمات التعليمية، ومنها تقديم برامج التعليم المستمر وبرامج تعليم الفرصة البديلة وتجديد معارف الخريجين.

٨- التركيز على تقديم الاستشارات الفنية والقيام بالدراسات التنموية في المجالات المختلفة.

٩- الاستفادة المدروسة من اتفاقيات التعاون بين جامعة حضرموت والجامعات الأخرى وخاصة فيما يتعلق بالاستفادة من خبرات هذه الجامعات في إنشاء الكليات الجديدة على أسس سليمة.

١٠- الاهتمام بتدريب القيادات الأكاديمية والإدارية من خلال برنامج دورات التدريب القصيرة في الداخل والخارج.

١١- اعتماد سياسة ابتعاث وتأهيل مبكرة للكادر التعليمي للجامعة وربطها بالبرنامج الزمني لفتح الاقسام وتأسيس الكليات.

١٢- التركيز على إنشاء المختبرات والمعامل والوحدات التجريبية على أسس سليمة من قبل بيوت خبرة عالمية وتأهيل الكادر الفني اللازم.

١٣- ضرورة الاهتمام بالمراكز العلمية واعتمادها ضمن مخطط الحرم الجامعي الجديد.

١٤- توفير بيئة سكن طلابي تتناسب مع تقاليد وقيم المنطقة مسألة ضرورية لجذب أبناء المهاجرين وأبناء المحافظات الأخرى.

١٥- الاهتمام بإنشاء مستشفى تعليمي وخدمات طبية مرافقة للجامعة ومركز دراسات بحثية لأمراض المنطقة.

١٦- إنشاء مجلس أمناء للجامعة من رجال الأعمال والشخصيات المؤثرة أو لجنة تحضيرية مؤازرة لإنشاء الجامعة في الفترة الحالية.

١٧- التأكيد على تأسيس مطبعة للجامعة واعتمادها ضمن خطة الجامعة.

١٨- التأكيد على مسألة الجودة الشاملة والمعايير والبناء الصحيح منذ البدء.

١٩- يقترح أن يكون قرار إعلان الجامعة في خلال عام ٢٠١٦- ٢٠١٧م.

**الأهداف والإنجازات والأنشطة المستهدفة للسنة المالية ٢٠١٧م:**

١. إعداد واعتماد موازنة تشغيلية للجامعة للعام المالي **٢٠١٧**م تتضمن النفقات اللازمة لتسيير أعمال لجنة الإعداد والتحضير لإنشاء الجامعة وتكاليف الدراسات والاستشارات الفنية وتكاليف المعدات والتجهيزات المكتبية.
٢. استقبال الدفعة الأولى من طلاب الجامعة وتدشين العملية التعليمية في سنة الافتتاح.
٣. تعيين قيادة الجامعة بما في ذلك عمداء الكليات ورؤساء الأقسام العلمية والقيادات الإدارية.
٤. توفير أعضاء هيئة التدريس التي تحتاجها البرامج المزمع افتتاحها.
٥. استقدام مدرسين وافدين في التخصصات النادرة التي لا يتوفر لها كادر محلي.
٦. وضع خطة تأهيل للكادر التعليمي وبما يتناسب والبرامج والتخصصات في الجامعة.
٧. توفير الكادر الفني والإداري اللازم لتسيير أعمال وانشطة الجامعة والعمل على تطوير قدراتهم ومهاراتهم الفنية والإدارية.

٨. إعادة تأهيل مباني الجامعة الحالية بما يخدم أهداف وبرامج وانشطة الكليات بما في ذلك إعداد التصاميم والمواصفات.

٩. الاستشارات الفنية لإعداد وتصميم المناهج للبرامج الدراسية.

١٠. تدريب القيادات الأكاديمية والإدارية حتى يتمكنوا من القيام بمهامهم على أكمل وجه.

١١. توفير الأثاث والتجهيزات والمستلزمات والوسائل التعليمية لسنة الافتتاح.

١٢. استئجار سكن لأعضاء هيئة التدريس وتأثيثه وتجهيزه بالمتطلبات اللازمة.

١٣. توفير وسائل النقل الخدمية الضرورية.

١٤. توفير الشروط والمناخات الملائمة لسير العملية التعليمية وخدمة المجتمع.

١٥. التعاقد مع تكليف مكتب هندسي لإعداد دراسة عن إعادة تأهيل المباني الحالية وإعداد تصاميم الورش والمعامل الإضافية اللازمة في مرحلة التأسيس.

١٦. إعداد موازنة الجامعة للعام المالي ٢٠١٧م تتضمن توفير اعتمادات كافية لتمويل أعمال إعداد وتأهيل المباني القائمة وتوريد تجهيزات ومعدات للمعامل والقاعات الدراسية، بالإضافة إلى اعتمادات للبدء في مشاريع الحرم الجامعي المتكامل.

**أثر المشروع على المجتمع المحلي:**

إن إنشاء جامعة المهرة سينعكس إيجابياً على حياة سكان محافظة المهرة والمحافظات القريبة منها بصفة خاصة وعلى المستوى الوطني والإقليمي بصفة عامة، ويمكن حصر أثر المشروع بإيجاز في النقاط التالية:

١. الخدمات التعليمية والتدريبية التي ستقدمها الجامعة ستكون ملائمة لاحتياجات البيئة المحلية وأنشطة السكان.

٢. ستشكل داخل الجامعة مراكز تدريبية للمواطنين وخاصة النساء اللائي لم يحصلن على فرص تعليمية للانتظام في دورات تأهيلية في التدبير المنزلي والحرف اليدوية والإرشاد الصحي وتنظيم الأسرة فضلاً عن إتاحة فرص إقامة دورات لتعليم الكبار.

٣. ستخلق الجامعة فرصاً جديدة لإضافات نوعية أخرى من الخدمات المطلوبة مثل تعبيد الطرقات، توفير خدمات الاتصالات وإدخال شبكات الكهرباء والمياه والصرف الصحي الأمر الذي سيفتح فرصاً جديدة للاستثمار في المنطقة.

٤. سيتحقق أثر تنموي عام للجامعة على صعيد المنطقة والجمهورية نظراً لزيادة أعداد المؤهلين والتقنيين الخريجين من الجامعة.

٥. سيساهم المشروع في تحقيق الأهداف النهائية لرؤية اليمن الاستراتيجية المتمثلة فيما يلي:

٦. رفع معدل الملتحقين بالتعليم العالي بصفة عامة.

٧. رفع معدل التحاق الإناث بالتعليم العالي التقني بصفة خاصة.

٨. رفع معدل مشاركة الإناث في قوة العمل.

٩. السيطرة على عوامل الهجرة الداخلية والخارجية.

**مصادر البيانات التي اعتمدت عليها الدراسة:**


- إحصائيات مكتب التربية والتعليم م/ المهرة للعام ٢٠١٥-٢٠١٦م.
- إحصائيات مكتب التعليم الفني والتدريب المهني المهرة للعام ٢٠١٥-٢٠١٦م.
- الإحصاء العام للسكان للجهاز المركزي للإحصاء لعام ٢٠١٥-٢٠١٦م.
- قاعدة بيانات كلية التربية المهرة للعام ٢٠١٥-٢٠١٦م.
- باعباد، علي هود ،٢٠٠٤، نظام التعليم في اليمن.
- دراسة أولية لإنشاء جامع وادي حضرموت. ٢٠٠٩م.
- معايير ومتطلبات بناء الخطط الدراسية للمرحلة الجامعية. ورقة علمية مقدمة من: وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي بجامعة الملك خالد، بمناسبة إنعقاد اللقاء الثاني لوكلاء الجامعات السعودية في رحاب جامعة الملك عبدالعزيز، ١٧-١٨ربيع الأول ١٤٢٩هـ

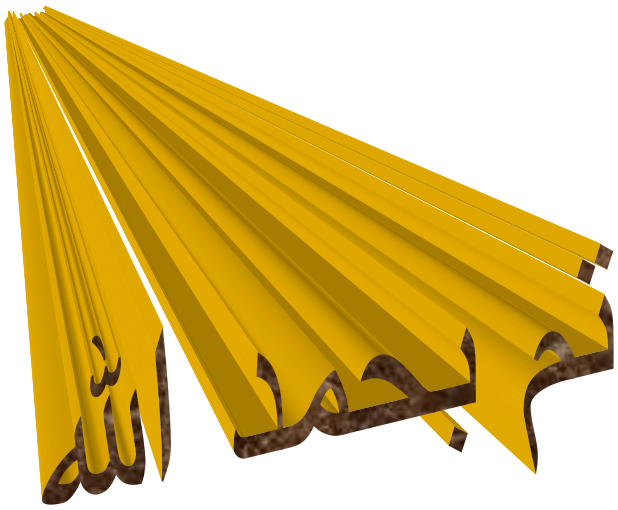
نحمد الله